مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الفعل مرتين "الخطر المزدوج" – دراسة مقارنة بين القانون الجنائي الأمريكي وقانون الجزاء الكويتي

الدكتور/ يوسف حجي المطيري
أستاذ قانون الجزاء - كلية الدراسات التجارية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

ملخص:

تهدف العدالة الجزائية إلى حماية المتهم من خلال حصوله على محاكمة عادلة تتوفر له فيها جميع الضمانات القانونية التي تكفل له الحق في الدفاع عن نفسه ضد اتهام السلطات له بارتكابه للجريمة ولا شك أن ومن أهم هذه الضمانات عدم محاكمة المتهم عن نفس الجريمة مرتين؛ حيث إن العدالة الجزائية تقتضي عدم جواز تكرار محاكمة الشخص عن نفس الجريمة أكثر من مرة؛ إذ يجب أن تتساوى فرصة الجهة المختصة بتوجيه الاتهام مع فرصة المحامي الذي يتولى مهمة الدفاع عن المتهم، بحيث لا تحصل جهة الاتهام على أكثر من فرصة واحدة أي محاكمة واحدة لإدانة المتهم، أما إذا سُمح لسلطات الاتهام بتكرار محاكمة الشخص مرة تلوى الأخرى حتى تتمكن من الحصول على حكم بالإدانة فإن هذا الأمر سوف يؤدي إلى إعطاء سلطة الاتهام أفضلية على محامي المتهم مما سوف يؤدي إلى اختلال ميزان العدالة الجزائية؛ لذلك وجد مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين ليحقق العدالة الجزائية بين سلطة الاتهام من جهة ومحامي المتهم من جهة أخرى.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

تهدف العدالة الجزائية إلى حماية المتهم من خلال حصوله على محاكمة عادلة تتوفر له فيها جميع الضمانات القانونية التي تكفل له الحق في الدفاع عن نفسه ضد اتهام السلطات له بارتكابه للجريمة، ولا شك أن ومن أهم هذه الضمانات عدم محاكمة المتهم عن نفس الجريمة مرتين حيث إن العدالة الجزائية تقتضي عدم جواز تكرار محاكمة الشخص عن نفس الجريمة أكثر من مرة، إذ يجب أن تتساوى فرصة الجهة المختصة بتوجيه الاتهام مع فرصة المحامي الذي يتولى مهمة الدفاع عن المتهم، بحيث لا تحصل جهة الاتهام على أكثر من فرصة واحدة أي محاكمة واحدة لإدانة

المتهم، أما إذا سُمح لسلطات الاتهام بتكرار محاكمة الشخص مرة تلوى الأخرى حتى تتمكن من الحصول على حكم بالإدانة، فإن هذا الأمر سوف يؤدي إلى إعطاء سلطة الاتهام أفضلية على محامي المتهم، مما سوف يؤدي إلى اختلال ميزان العدالة الجزائية؛ لذلك وجد مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين ليحقق العدالة الجزائية بين سلطة الاتهام من جهة ومحامي المتهم من جهة أخرى.

هذا ولا يوجد مبدأ قانوني ينافس مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين من حيث بعده التاريخي؛ إذ يعود المبدأ بجذوره التاريخية إلى شريعة حامورابي عام ١٧٩٠ قبل الميلاد حيث ينص القانون الخامس من مدونة حامورابي على ضرورة أن يدفع القاضي اثنى عشر ضعف المال المقرر في المطالبة القضائية إذا ثبت أن القاضي قد حكم في قضية واحدة حكمين مختلفين، وأن يبعد عن عمله كقاض بصفة مؤقتة، هذا النص وإن بدا واضحاً بأنه يعاقب القاضي الذي يحكم في قضية حكمين إلا أنه يهدف في النهاية إلى عدم محاكمة المدعى عليه مرتين عن نفس المطالبة القضائية من نفس القاضي، ثم انتقل المبدأ إلى القانون اليوناني عام ٣٥٥ قبل الميلاد بصيغة أكثر وضوحا من مدونة حامورابي، حيث ينص القانون على أن "القوانين تمنع أن يحاكم الرجل مرتين على ذات المساءلة" ويرى الفقهاء أن المقصود بذات المساءلة هو "نفس الجريمة أو الفعل" وانتقل المبدأ بعد ذلك إلى قانون الجمهورية الرومانية بنفس الصيغة الواردة في القانون اليوناني، مع إعطاء من تتم محاكمته مرتين حق الطعن على المحاكمة الثانية، وبعد ذلك انتقل المبدأ إلى عهد الملك هنري الثاني عام ١١٧٠ مع استثناء رجال الكنيسة من تطبيق المبدأ، وبعد القرن الرابع عشر أعيدت صياغة المبدأ بشكل قانوني ليتلاءم مع النظام القانوني الإنجليزي والذي بدأ يتبلور في ذلك الوقت، حيث نص القانون على "ضرورة تطبيق قانون واحد على جريمة واحدة وعقوبة واحدة" وفي القرن الثامن عشر صاغ السير ويليوم بلاكستون القانون الإنجليزي وطور المبدأ ليكون أكثر وضوحاً وشمولية، ليكون النص كالتالي "لا يجوز لأي شخص أن يخضع إلى أكثر من محاكمة وعقوبة واحدة لذات الفعل" وبسبب الاستعمار الإنجليزي لبعض الولايات الأمريكية انتقل المبدأ إلى الدستور الأمريكي، حيث ينص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي على أنه: "لا يجوز محاكمة أو معاقبة الشخص على نفس الفعل مرتين".

أما في القانون الكويتي فعلى الرغم من أهمية مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين إلا أن المشرع لم ينص على المبدأ في الدستور الكويتي، حيث قصر النص على المبدأ في قانون الإجراءات الجزائية من خلال نص في المادة

(١٨٤) حيث تنص المادة على أنه: "متى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة إلى متهم معين، فإنه لا يجوز بعد ذلك أن ترفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن نفس الأفعال أو الوقائع التي صدر بشأنها الحكم، ولو أعطى لها وصف آخر، وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين التاليتين. إذا رفعت دعوى جزائية أخرى، جاز التمسك بالحكم السابق في أية حالة كانت عليها الدعوى، ولو أمام محكمة الاستئناف، ويجب على المحكمة أن تراعي ذلك ولو لم يتمسك به الخصوم، ويثبت الحكم السابق بتقديم صورة رسمية منه أو شهادة من المحكمة بصدوره" إلا أن ما يشفع للمشرع النص على المبدأ في قانون الإجراءات الجزائية وليس الدستور أنه نص على المبدأ في القانون بتفصيل أكثر شمولية وأفضل بكثير من التفصيل الوارد في الدستور الأمريكي.

هذا ويعتبر مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين من أهم المبادئ التي تقوم عليها العدالة الجزائية؛ حيث إن مقتضيات العدالة الجزائية تحتم على سلطة الاتهام تقديم من تعتقد بأنه هو من ارتكب الجريمة مرة واحدة فقط للمحاكمة عن هذه الجريمة والقبول بالحكم المترتب على المحاكمة سواء أكانت نتيجة هذا الحكم براءة المتهم أم حصوله على عقوبة أقل من تلك العقوبة التي تتوقعها سلطة الاتهام، وألا يقوم بتقديمه للمحاكمة مرة أخرى عن نفس الجريمة إذا حصلت على نتيجة لا ترتضيها.

كما ويوفر مبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين ضمانة مهمة للمتهم ضد تعسف السلطة من خلال إصرارها على تكرار محاكمة المتهم عن نفس الجريمة مرة تلو الأخرى حتى تحصل على حكم بإدانته، فلا تتساوى فرص الإدانة مع فرص البراءة حيث ترتفع نسبة إدانة المتهم كلما زاد عدد محاكماته عن نفس الجريمة، والقاعدة العامة في القانون أن تعطى السلطة فرصة واحدة فقط لمحاكمة المتهم لتتم بعد ذلك إما تبرئته أو إدانته، وبذلك تتساوى فرص المتهم أمام القانون لذلك يسمي الفقه الأمريكي هذه المسألة " الإدانة عن طريق الفرصة الواحدة".

بالإضافة إلى أن تكرار محاكمة المتهم عن نفس الجريمة سوف يرهق المحكمة بإعادة محاكمات سبق الفصل فيها وحازت أحكامها على حجية الأمر المقضي فيه هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يؤدي هذا الأمر إلى تعارض الأحكام الصادرة من المحاكم عن نفس الدعوى ونفس الوقائع، الأمر الذي يستحيل معه تنفيذ هذه الأحكام بسبب تعارضها.

هدف موضوع البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مسألة مهمة من مسائل العدالة الجزائية

وهي عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين من خلال بحث وتحليل الشروط الواجب توافرها لمنع سلطة الاتهام من تقديم المتهم للمحاكمة عن نفس الجريمة أكثر من مرة في كل من القانون الجنائي الأمريكي وقانون الإجراءات الجزائية الكويتي، بالإضافة إلى دراسة ومقارنة أحكام وقرارات المحكمة الأمريكية الفدرالية العليا ومحكمة التمييز الكويتية بخصوص مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين.

منهجية البحث:

يتناول هذا البحث مبدأ عدم جواز تعدد محاكمة الشخص عن نفس الجريمة عن طريق التحليل المقارن بين قانون الولايات المتحدة الأمريكية وقانون الإجراءات الجزائية الكويتي، وبيان أوجهة الاختلاف والتشابه بين الأنظمة القانونية المعمول بها في كل من الكويت والولايات المتحدة، كما سوف تركز دراسة المبدأ على تحليل ومناقشة ومقارنة الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الأمريكية الفدرالية العليا على مدار قرن من الزمان مع الأحكام الصادرة من محكمة التمييز الكويتية.

خطة البحث:

وضعت المحكمة الفدرالية العليا خلال قرن من مراجعتها وتحليلها لمبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين ثلاثة شروط رئيسية لضمان عدم قيام أو قدرة سلطة الاتهام من محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين، حيث تشترط أولاً: أن يكون الحكم الصادر في المحاكمة الأولى حكماً فاصلاً في الموضوع، ومن ثم تشترط أن تكون سلطة الاتهام في المحاكمتين واحدة، وفي النهاية تشترط أن تكون الجريمة في المحاكمة الأولى والمحاكمة الثانية واحدة.

الأمر الذي يقتضي تقسيم البحث إلى أربعة مباحث وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول: ماهية المبدأ ونطاقه وأهميته**
- **المبحث الثاني: وحدة سلطة الاتهام في المحاكمة الأولى والمحاكمة الثانية**
- **المبحث الثالث: شروط الحكم القضائي في الدعوى الأولى**
- **المبحث الرابع: وحدة الجريمة**

المبحث الأول
ماهية المبدأ ونطاقه وأهميته

على الرغم من قدم مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الجريمة مرتين حيث ناقشت المحكمة الفدرالية العليا مدى دستوريته أول مرة في عام ١٩٣٢ من خلال مراجعتها لقضية Blockburger v. United States[١] إلا أنها لم تقم بوضع تعريف للمبدأ؛ والسبب في هذا الأمر يعود لكون المحكمة الفدرالية العليا محكمة تختص ببحث دستورية ومشروعية المسألة المعروضة عليها وتفسير تعديلات الدستور الأمريكي للرد على الدفوع المقدمة من أطراف الدعوى؛ لذلك تعتبر أحكامها قانوناً أعلى من قوانين الولايات وملزماً لجميع محاكم الولايات والمحاكم الفدرالية، وهذا الأمر يجعلها لا تميل إلى تعريف المبادئ القانونية التي تناولتها تعديلات الدستور الأمريكي والتي من ضمنها مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الجريمة مرتين؛ لأنها إن فعلت ذلك قيدت المبدأ وبذلك لا يصبح مبدأ مرناً صالحاً للتطبيق في كل زمان ومكان[٢].

إلا أن هذا الأمر لم يثن الفقه في القانون الأمريكي عن وضع تعريف لتوضيح مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الفعل مرتين، حيث عرفه البعض بأنه "محاكمة المتهم مرة ثانية عن نفس الجريمة التي تمت إدانته أو تبرئته منها في المحاكمة الأولى " كما عرفه البعض بأنه "محاكمة أو معاقبة المتهم ثانيةً عن نفس الفعل المرتكب"[٣].

وقد نص الدستور الأمريكي على مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الجريمة مرتين في التعديل الخامس والذي ينص على أنه: "لا يجوز محاكمة أو معاقبة الشخص على نفس الفعل مرتين" وقد انتقل هذا المبدأ إلى القانون الأمريكي عن طريق القانون الإنجليزي بسبب استعمار إنجلترا للعديد من الولايات الأمريكية، حيث تم تبني العديد من المبادئ القانونية الموجودة في القانون الإنجليزي لتكون جزءاً من الدستور وقانون الجزاء الأمريكي، ومن ضمن هذه المبادئ مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الفعل مرتين والذي نص عليه الدستور الأمريكي في التعديل الخامس[٤].

---

(١) Blockburger v. United States, 284 U.S. 299 (1932).

(٢) Garlicki Lech, Constitutional Courts versus Supreme Courts, International Journal of Constitutional Law, Vol. 5, Issue 1, P. 44, (2007)

(٣) John Tyson C. III, Double Jeopardy and Collateral Estoppel, Alabama Lawyer, Vol. 37, Issue 2 (April 1976), P. 208-220.

(٤) التعديل الخامس من الدستور الأمريكي.

كما ويسمى مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الفعل مرتين "الخطر المزدوج" في النظام الأنجلوسكسوني، والسبب في هذه التسمية يكمن في أن المتهم إذا تمت محاكمته مرتين عن الجريمة المتهم بارتكابها فسوف ينتج عن هذا الإجراء إمكانية إدانته مرتين، أي إمكانية وقوعه تحت خطر الإدانة في المحاكمة الأولى وفي المحاكمة الثانية، فتزيد فرص إدانة هذا المتهم عن المتهم الذي يحاكم مرة واحدة عن الجريمة التي تم اتهامه بارتكابها؛ لذلك سمي هذا المبدأ بالخطر المزدوج(٥).

أما من حيث النطاق فإن مبدأ عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الفعل مرتين ينطبق على جميع أنواع الجرائم سواء أكانت جنايات أم جنحاً، كما وينطبق المبدأ على جميع أنواع العقوبات سواء أكانت العقوبات بدنية كالإعدام أم عقوبات سالبة للحرية كالحبس وحتى الغرامات، كما ينطبق على جميع المتهمين سواء أكانوا أحداثاً أم بالغين بالإضافة إلى انطباق المبدأ على الإجراءات الاحترازية التي يتخذها القاضي للحد من خطورة المتهم(٦).

ومن ناحية أخرى يسري هذا المبدأ على جميع الولايات والمحاكم الأمريكية والمحاكم الفدرالية؛ لذلك لا يجوز لأية ولاية أن توجه اتهاماً لأي شخص سبق وحوكم عنه، كما لا يجوز لأية محكمة من محاكم الولاية أو المحاكم الفدرالية أن تبدأ بإجراءات المحاكمة لشخص عن جريمة سبق للمحكمة محاكمته عنها، كما لا يجوز لأي ولاية إصدار قانون يجيز لمحاكمها محاكمة المتهم عن نفس الفعل مرتين(٧).

ومتى تمت محاكمة الشخص عن الجريمة التي اتهم بارتكابها وحاز على حكم بالبراءة فلا يجوز إعادة محاكمته عن نفس الجريمة مرة أخرى حتى وإن حصلت سلطة الاتهام على أدلة جديدة تدين المتهم مثل اعتراف مسجل من قبل المتهم بارتكابه الجريمة وهو يسرد تفاصيل ارتكابها طالما تمت محاكمة المتهم عن نفس الجريمة وحصل على حكم سواء بالبراءة أو بالإدانة(٨).

وبسبب تعلق هذا المبدأ بإجراءات المحاكمة لذلك لا يستطيع المتهم التمسك بعدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين إلا مع البداية الفعلية لجلسات المحاكمة

---

(٥) المرجع السابق صفحة ١٤

(٦) Ann. Rev., Double Jeopardy, Annual Review of Criminal Procedure, Vol. 7, P. 453-468, (1977), http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/double+jeopardy

(٧) https://www.wklaw.com/double-jeopardy-apply-criminal-case/

(٨) Joshua Dressler, Alan C. Michaels, Understanding Criminal Procedure Volume Two, Adjudication Fourth Edition, P.302 (2014).

الثانية وليس قبل ذلك، وعليه لا يجوز للمتهم التمسك بالمبدأ في مرحلة التحقيق الابتدائي وما يترتب عليها من إجراءات مثل سماع ومواجهة الشهود أو حبس المتهم احتياطياً، كما لا يجوز للمتهم التمسك بالمبدأ خلال جلسة الاستماع وهي الجلسة التي يتم من خلالها سماع دفوع النيابة العامة بخصوص لائحة الاتهام لكي تقرر هيئة المحلفين الكبرى هل الأدلة المتعلقة بلائحة الاتهام المقدمة من قبل سلطة الاتهام ضد المتهم كافية لقيام الدعوى الجزائية وبالتالي المضي في إجراءات الدعوى، أو أن تقرر إلغاء لائحة الاتهام وإسقاط التهم(٩).

بالإضافة إلى أن المتهم لا يستطيع التمسك بالمبدأ عند البدء بإجراءات ومفاوضات الاعتراف بالذنب بين جهة الادعاء ومحامي المتهم والتي تبدأ بعد حكم هيئة المحلفين الكبرى بأن أدلة الاتهام جدية وكافية لقيام الدعوى الجزائية، وتهدف مفاوضات الاعتراف بالذنب إلى إعطاء المتهم عقوبة أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون في مقابل اعترافه بارتكابه الجريمة المتهم بارتكابها، وعدم المضي في إجراءات الدعوى وإرهاق المحكمة بدعوى محسومة النتيجة بإدانة المتهم(١٠).

وعليه يقوم حق المتهم الدستوري بالتمسك بعدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين بعد قراءة قرار الاتهام من قبل القاضي مع بداية الجلسة الأولى لمحاكمة المتهم في محاكم البالغين والأحداث، أما بالنسبة لإجراءات ومفاوضات الاعتراف بالذنب فإن حق المتهم بالتمسك بالمبدأ يبدأ بمجرد قبول القاضي للاتفاق المبرم بين جهة الادعاء العام ومحامي المتهم(١١).

كما ويمثل مبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين ضمانة دستورية حقيقية للمتهمين ضد تكرار محاكمتهم عن نفس الجريمة مرة أخرى ويشمل المبدأ ثلاث حالات هي:

١ – عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الجريمة بعد حصوله على حكم بالبراءة عن المحاكمة الأولى، وفي هذه الحالة يتهم شخص بارتكاب جريمة ما وتتم محاكمته عن هذه جريمة وبعد الانتهاء من إجراءات المحكمة ويحصل على حكم بالبراءة

(٩) Serfass v. United States, 420 U.S. 377, 388 (1975); United States v. Lasater, 535 F.2d 1041, 1047 (8th Cir. 1976).

(١٠) Serfass v. United States, 420 U.S. 377, 388 (1975), Fifth Amendment-Double Jeopardy, Journal of Criminal Law and Criminology, Vol. 68, Issue 4, P. 555. (1977).

(١١) Crist v. Bretz, 437 U.S. 28 (1978), https://www.oyez.org/cases/1977/76-1200.

ويتحصن الحكم، ومن ثم تقوم سلطة الاتهام في وقت لاحق مرة أخرى بمحاكمته عن نفس الجريمة التي سبق وبُرّئ من ارتكابها، ففي هذه الحالة تمت محاكمة الشخص عن نفس الجريمة التي سبق وحصل على حكم بالبراءة عنها(١٢).

٢ - عدم جواز محاكمة المتهم عن نفس الجريمة بعد حصوله على حكم بالإدانة عن المحاكمة الأولى، وهذه الحالة تتشابه مع الحالة السابقة إلا أن الفرق في هذه الحالة هو حصول الشخص على حكم بالإدانة بدلاً من البراءة، ومن ثم تقوم سلطة الاتهام بمحاكمته عن الجريمة مرة أخرى بهدف معاقبته بعقوبة أخرى إضافية أو عقوبة أكثر شدة من تلك التي حصل عليها بالمحاكمة الأولى(١٣).

٣ - عدم جواز معاقبة المتهم بأكثر من عقوبة عن نفس الجريمة، وهذه الحالة لا تتم محاكمة الشخص عن نفس الفعل مرتين وإنما يحاكم مرة واحدة عن جريمة ما، ولكن يقوم القاضي بالحكم بعقوبتين منفصلتين على المتهم لكل مدة معينة من الحبس عن نفس الجريمة(١٤).

وتبدو أهمية مبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين في توفير ضمانة مهمة للمتهم ضد تعسف السلطة والمتمثل في إصرارها على إدانته عن طريق تكرار محاكمة المتهم عن نفس الجريمة أكثر من مرة، فلا تتساوى فرص الإدانة مع فرص البراءة حيث تزيد فرص إدانة المتهم كلما زادت محاكمته عن نفس الجريمة، والقاعدة العامة في القانون أن تعطى السلطة فرصة واحدة فقط لمحاكمة المتهم لتتم تبرئته أو إدانته، وبذلك تتساوى فرص المتهم أمام القانون لذلك يسمي الفقه الأمريكي هذه المسألة " الإدانة عن طريق الفرصة الواحدة "(١٥).

ومن ناحية أخرى فإن تطبيق مبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين في القانون الأمريكي - بشكل خاص - يوفر مبالغ مالية طائلة يمكن الاستفادة منها في تحسين مرافق الولاية مما يعود بالنفع على المواطنين، كما يوفر الكثير من الوقت المهدر حيث إن المحاكمات الجنائية كأصل عام تتكون من هيئة محلفين لا يتجاوز عددهم عشرين مواطناً أمريكياً يتم اختيارهم بشكل عشوائي عن طريق الكمبيوتر، وفي المقابل لا يملكون رفض الاشتراك في هيئة المحلفين إلا لسبب قهري، والسبب

(١٢) William Burnham, Introduction to the Law and Legal System of the United States, P. 308, (1995).

(١٣) George C. Thomas III, Double Jeopardy The History, The Law, P. 7 (1998).

(١٤) المرجع السابق صفحة ١٤.

(١٥) Joshua Dressler, Alan C. Michaels, Understanding Criminal Procedure, P.308.

في هذه الإلزامية في الاشتراك في هيئات المحلفين يكمن في أنها أحد الالتزامات المقررة لاستحقاق الجنسية الأمريكية، وتكون مهمة أعضاء هيئة المحلفين الاستماع إلى جميع المرافعات والدفوع المقدمة من قبل النيابة العامة ومحامي المتهم والشهود وآراء الخبراء بهدف إصدار الحكم بإدانة المتهم أو براءته، ولكي تتمكن هيئة المحلفين من القيام بعملها الذي قد يستمر شهوراً بحسب المدة والإجراءات التي تتطلبها كل قضية يمنح أعضاء هيئة المحلفين إجازات رسمية براتب طول فترة المحاكمة كما وتلتزم الولاية بإسكانهم في مكان قريب من مكان انعقاد جلسات المحاكمة، وإطعامهم حتى إصدارهم للحكم، ولاشك بأن هذا الأمر يكلف الولاية الكثير من المال والوقت، فإذا سمح للولاية بمحاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين فإن هذا المال والوقت والجهد سوف يتضاعف مما يرهق ميزانية الولاية(١٦).

بالإضافة إلى أن شرعية العقوبات تتطلب عدم محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين حيث إن المشرع عندما يضع العقوبة التي تقابل السلوك الذي يقوم بتجريمه يقوم بعملية موازنة بين الضرر الذي يمكن أن يلحقه هذا السلوك في المجتمع والجزاء المناسب الذي يحقق فكرة الردع، كما يضع حداً أعلى للعقوبة لضمان عدم التعسف مع المتهم والحكم عليه بأكبر من الحد الأعلى للعقوبة المقرر في القانون؛ لذلك فإن السماح بمحاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين سوف يؤدي إلى تطبيق عقوبات تتجاوز بمجموعها الحد الأعلى للعقوبة المقررة في القانون، مما يؤدي هذا الأمر إلى التحايل على شرعية العقوبات التي يقررها قانون الجزاء(١٧).

كما أن محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين سوف يخل بمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين سلطة الاتهام ومحامي المتهم، حيث إن محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين سوف يعطي الأفضلية لسلطة الاتهام من خلال منحها فرصة أخرى لمحاكمة المتهم وتدارك الأخطاء التي قد تكون وقعت فيها خلال المحاكمة الأولى وزيادة فرص إدانة المتهم عن نفس الجريمة التي سبق وبُرّئ من ارتكابها أو حصل على عقوبة مخففة لا ترقى إلى فداحة الضرر الذي ألحقه المتهم بالمجتمع(١٨).

كما أن مقتضيات العدالة الجزائية تستوجب استقرار الأحكام في القضايا

---

(١٦) المرجع السابق صفحة ٣١٠.

(١٧) Jordan M. Barry, Prosecuting the Exonerated: Actual Innocence and the Double Jeopardy Clause Stanford Law Review, Vol. 64, Issue 3, P. 535 (2012).

(١٨) المرجع السابق.

الجنائية بحيث يحاكم ويعاقب المتهم عن الجريمة التي اتهم بارتكابها مرة واحدة لكي تتمكن السلطات بعد ذلك من تنفيذ العقوبة على المتهم بسهولة ويسر، أما إذا سُمح لسلطة الاتهام بمحاكمته أكثر من مرة وبالتالي حصوله على أكثر من عقوبة عن نفس الجريمة سوف يؤدي هذا الأمر – بلا شك – إلى تعارض الأحكام القضائية الصادرة عن نفس الجريمة، الأمر الذي سيؤدي في المقابل إلى استحالة تطبيقها خصوصاً إذا كانت صادرة من محكمة واحدة وخلال فترة زمنية واحدة(١٩).

أما في القانون الكويتي فلم ينص المشرع الكويتي على مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين في الدستور الكويتي، وإنما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية في المادة (١٨٤) والتي تنص على أنه: "متى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة إلى متهم معين، فإنه لا يجوز بعد ذلك أن ترفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن نفس الأفعال أو الوقائع التي صدر بشأنها الحكم، ولو أعطي لها وصف آخر، وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين التاليتين. إذا رفعت دعوى جزائية أخرى، جاز التمسك بالحكم السابق في أية حالة كانت عليها الدعوى، ولو أمام المحكمة الاستئنافية، ويجب على المحكمة أن تراعي ذلك ولو لم يتمسك به الخصوم، ويثبت الحكم السابق بتقديم صورة رسمية منه أو شهادة من المحكمة بصدوره"(٢٠) كما وتنص المادة (١٨٥) على أنه: "إذا صدر حكم بشأن جريمة معينة، ثم تبين أن الأفعال المكونة لهذه الجريمة تكون جريمة أخرى بسبب ما ترتب عليها من نتائج جديدة، جاز رفع الدعوى عن الجريمة الجديدة إذا كانت هذه النتائج قد حدثت بعد صدور الحكم الأول، أو وقعت قبل صدوره ولكن المحكمة لم تعلم بها"(٢١)

إلا أنه من خلال مراجعة المادة (١٨٤) والمادة (١٨٥) يتبين لنا أنه بالرغم من عدم النص على المبدأ في الدستور الكويتي إلا أن النصوص السابقة الواردة في قانون الإجراءات الكويتي جاءت مفصلة بشكل أكبر من النص على المبدأ في التعديل الخامس من الدستور الأمريكي(٢٢).

---

(١٩) Carissa Byrne Hessickt and F. Andrew Hessickt, Double Jeopardy as a Limit on Punishment, 97 Cornell L. Rev. P. 45 (2012).

(٢٠) المادة (١٨٤) من قانون الإجراءات الجزائية الكويتي (١٨٤) (١٨٥).

(٢١) المادة (١٨٥) من قانون الإجراءات الجزائية الكويتي.

(٢٢) المرجع السابق.

المبحث الثاني
وحدة سلطة الاتهام في المحاكمة الأولى والمحاكمة الثانية

مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين يعني عدم قانونية قيام سلطة الاتهام بمباشرة الإجراءات الجزائية ضد المتهم عن نفس الجريمة التي سبق وحوكم عنها وحصل على حكم سواء أكان هذا الحكم حكماً بالبراءة أم بالإدانة، وبناء على هذا المعنى فإذا ما تم توجيه الاتهام إلى شخص عن جريمة سبق وأن حوكم بسبب ارتكابها وحصل على حكم عنها فإن هذا الشخص يستطيع بعد قراءة لائحة الاتهام من قبل القاضي أن يدفع بأن هذه الجريمة والتي هو بصدد المحاكمة عن ارتكابها قد تمت محاكمته عنها، وبالتالي يتمسك بالحق الدستوري المقرر له في التعديل الخامس من الدستور الأمريكي والذي ينص على عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين(٢٣) ومن ثم يتعين على القاضي دراسة دفعه والتأكد من جديته وبالتالي إصدار قراره بقبول الدفع وإخلاء سبيل المتهم أو عدم قبول الدفع والمضي في إجراءات المحاكمة(٢٤).

إلا أن قيام مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين في القانون الأمريكي يتطلب أن تكون الجهة التي وجهت الاتهام واحدة(٢٥) مثال أن توجه سلطة الاتهام في ولاية نيويورك الاتهام ضد شخص معين بارتكابه جريمة سرقة ومن ثم يحاكم هذا الشخص من قبل إحدى المحاكم الجزائية لولاية نيويورك ويحصل على حكم معين سواء أكان حكماً بالبراءة أو بالإدانة، وفي وقت لاحق توجه سلطة الاتهام في ولاية نيويورك الاتهام مرة أخرى ضد نفس المتهم عن نفس الجريمة لكي تتم محاكمته بارتكابه نفس الجريمة التي سبق وحوكم بارتكابها، ففي هذه الحالة أصبحت الجهة التي وجهت الاتهام إلى المتهم واحدة وهي سلطة الاتهام في ولاية نيويورك(٢٦) وتسمى هذه الحالة "السيادة المزدوجة"(٢٧).

أما إذا اختلفت جهة الاتهام فلا مجال لقيام المبدأ مثل أن توجه ولاية نيويورك

---

(٢٣) التعديل الخامس من الدستور الأمريكي.

(٢٤) George C. Thomas III, Supra note 13, P. 39 (1998).

(٢٥) على خلاف القانون الكويتي الذي لا يتطلب أن تكون سلطة الاتهام واحدة.

(٢٦) Clifton Walker Homesley, The Dual Sovereignty Doctrine Extended to Successive State Prosecutions - Heath v. Alabama, Campbell Law Review, Vol. 8, Issue 2, P. 361 (1986).

(٢٧) http://www.duhaime.org/LegalDictionary/D/DualSovereigntyDoctrine.aspx.

الاتهام إلى شخص عن جريمة معينة في المحاكمة الأولى وفي وقت لاحق توجه الحكومة الفدرالية الاتهام إلى نفس المتهم عن نفس الجريمة، ففي هذه الحالة لا يستطيع المتهم أن يتمسك بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين وذلك لاختلاف الجهة التي وجهت الاتهام(٢٨).

كما أن اشتراط وحدة جهة الاتهام لتمسك المتهم بعدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين ليست مقررة على مستوى الولاية فقط حيث يمكن للمتهم التمسك بهذا الحق في حالة محاكمته من قبل المحاكم الفدرالية عن جريمة واحدة مرتين وذلك لتحقق وحدة جهة الاتهام وهي الحكومة الفدرالية في هذه الحالة(٢٩).

ولكن لفهم مسألة وحدة سلطة الاتهام "السيادة المزدوجة" بشكل أدق يجب علينا أولاً أن نبين كيفية عمل النظام القانوني والقضائي الأمريكي على مستوى الحكومة الفدرالية وعلى مستوى الولاية، ومن ثم نبين طريقة عمل المبدأ من حيث وحدة جهة الاتهام وذلك على النحو التالي:

أولاً: النظام القانوني والقضائي في الولايات المتحدة الأمريكية

ينقسم النظام القانوني والقضائي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظامين: نظام اتحادي (فيدرالي) ونظام محلي (على مستوى الولاية) والسبب في هذا التقسيم يعود إلى بداية نشأة الاتحاد بين الولايات الثلاثة عشرة التي كانت تحت الاستعمار البريطاني والتي استقلت عام ١٧٧٦ وأنشأت بعد ذلك النواة لما سوف يعرف لاحقاً بالولايات المتحدة الأمريكية(٣٠) ومن ثم أنشأت هذه الولايات الدستور الأمريكي عام ١٧٨٧ وتم التصديق عليه في العام التالي، وبسبب معاناة هذه الولايات من الاستعمار البريطاني لم ترغب في قيام نظام ملكي وحكومة مركزية كما هو الحال في بريطانيا؛ لذلك أنشئ الاتحاد بين الولايات تحت سلطة اتحادية (فدرالية) مع إعطاء كل ولاية الحرية في إدارة شؤونها بالطريقة التي تتناسب مع طبيعتها(٣١).

وقد قسم الدستور الأمريكي السلطات الفدرالية إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية، كما حدد كيفية عمل هذه السلطات والعلاقة القانونية القائمة

---

(٢٨) United States v. Lanza, 260 U.S. 377 (1922).

(٢٩) David Bryan Owsley, Accepting the Dual Sovereignty Exception to Double Jeopardy: A Hard Case Study,Washington University Law Review volume 81 issue 3 (2003).

(٣٠) http://faculty.washington.edu/qtaylor/a_us_history/am_rev_timeline.htm.

(٣١) http://www.history.com/topics/constitution.

بينها من جهة والعلاقة القانونية القائمة بين هذه السلطات الاتحادية (الفدرالية) والسلطات المحلية (الولايات) واختصاصات كل سلطة[٣٢].

ولفهم هذه العلاقات التي رسمها الدستور الأمريكي يجب علينا الوقوف على بيان اختصاص كل سلطة من السلطات الاتحادية (الفدرالية) وعلاقتها بباقي السلطات وذلك على النحو التالي:

١- السلطة التشريعية

تتألف السلطة التشريعية الاتحادية (الفدرالية) من جهتين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ في مبنى واحد يسمى الكونجرس الأمريكي والذي يقع في العاصمة الأمريكية (مقاطعة كولومبيا) ويتألف الكونجرس من ٥٣٥ عضواً مقسمة بواقع ١٠٠ عضو لمجلس الشيوخ و٤٣٥ لمجلس النواب[٣٣] يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب المباشر بواقع عضوين عن كل ولاية بالنسبة لمجلس الشيوخ وعدد معين عن كل ولاية بحسب تعدادها من السكان بالنسبة لمجلس النواب، وبسبب أهمية هذه السلطة نصت المادة الأولى فقرة ٨ على اختصاصاتها حيث تنص على أنه: "على السلطة التشريعية الفدرالية إصدار القوانين وتحديد الدين العام وتنظيم المسائل المتعلقة بجمع الضرائب وإقرارها والرخاء العام واعتماد الميزانية العامة للولايات الأمريكية"[٣٤].

٢- السلطة التنفيذية

تنص المادة الثانية من الدستور الأمريكي على أن السلطة التنفيذية الاتحادية (الفدرالية) تتألف من رئيس الولايات المتحدة ونائبه فقط، كما تنص على اختصاصات الرئيس الأمريكي بالتصديق على القوانين التي يصدرها الكونجرس إلى جانب تنفيذها، وإعلان حالة الحرب بعد موافقة الكونجرس، والتصديق على المعاهدات وإدارة الحكومة الفدرالية[٣٥].

٣- السلطة القضائية

تنص المادة الثالثة من الدستور الأمريكي على أن السلطة القضائية الاتحادية (الفدرالية) تتألف من ثلاث محاكم هي المحكمة الفدرالية العليا والتي تتألف من تسعة

---

(٣٢) Arthur T. von Mehren and Peter L. Murray, Law in the United States, P. 103, (2007).

(٣٣) الدكتور غازي العنزي، الرقابة البرلمانية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراة، صفحة ٧٨ – ٨٠، (٢٠١٢).

(٣٤) الفقرة (٨) من المادة الأولى من الدستور الأمريكي.

(٣٥) المادة الثانية من الدستور الأمريكي.

قضاة، وتنحصر مهمتها فقط في نظر ومراجعة القضايا التي تحتوي على دفوع دستورية محولة إليها من محاكم الولايات للتأكد من توافقها مع المبادئ التي تنص عليها مواد الدستور(٣٦)، وتعد المحكمة الفدرالية العليا أعلى محكمة في الولايات المتحدة؛ لذلك تعتبر أحكامها ملزمة لجميع المحاكم سواء المحاكم الفدرالية أو محاكم الولايات، كما تعتبر قابلة للتطبيق في جميع الولايات وتحتل أحكامها مرتبة أعلى من القوانين الفدرالية وقوانين الولايات، ومن ناحية أخرى تتألف السلطة القضائية الاتحادية إلى جانب المحكمة الفدرالية العليا من محكمة أول درجة ومحكمة استئناف تكون مهمتها نظر ومراجعة جميع القضايا الفدرالية وإصدار أحكام فيها(٣٧).

ثانياً: العلاقة بين السلطات الفدرالية والسلطات المحلية (الولاية)

قسم الدستور الأمريكي العلاقة بين السلطات الفدرالية بشكل متساوٍ بحيث لا تطغى أي منها على السلطات الأخرى حيث منح السلطة التشريعية سلطة إصدار القوانين الفدرالية، كما أعطى الحق للرئيس الأمريكي بنقض أي قانون يصدر من الكونجرس يرى أنه لا يتوافق مع الدستور أو المصلحة العامة للولايات المتحدة، وفي المقابل منح الكونجرس آلية للالتفاف على اعتراض الرئيس عن طريق أغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب ومجلس الشيوخ أي أكثر من ٣٥٦، وهو أمر شبه مستحيل خصوصاً مع تركيبة الكونجرس والتي يتقاسمها حزبان فقط هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري واللذان يعد أحدهما حزب الرئيس الأمريكي؛ لذلك يستحيل تحقيق هذا العدد إلا إن كانت المسألة تتعلق بالأمن القومي أو المصلحة العليا الأمريكية(٣٨) ومن ناحية أخرى أعطى الدستور المحكمة الفدرالية العليا حق إلغاء أي قانون حتى وإن حاز على هذا الرقم إذا كان لا يتوافق مع المبادئ التي نص عليها الدستور الأمريكي دون معقب على أحكامها بهدف خلق عملية توازن بين السلطات الفدرالية الثلاثة، بحث لا تكون لأي سلطة قوة أو سلطة تفوق السلطات الأخرى(٣٩).

---

(٣٦) المادة الثالثة من الدستور الأمريكي.

(٣٧) https://www.supremecourt.gov/about/about_us.aspx.

(٣٨) والجدير بالذكر بأن خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي براك أوباما والتي استمرت ثمان سنوات لم يتجاوز الكونجرس حق نقض الرئيس إلا في مناسبة واحدة في تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٨ من خلال قانون "العدالة ضد رعاة الإرهاب" والذي يتيح لأسر ضحايا اعتداء ٢٠٠١/٩/١١ رفع دعوى على أي حكومة أجنبية إذا كانوا يعتقدون بأنها ساعدت أو مولت أو دعمت أياً من الإرهابيين الذين قاموا بالاعتداء. http://alqabas.com/267999/

(٣٩) الدكتور غازي العنزي، المرجع السابق، صفحة ٦٩ وما بعدها.

أما بالنسبة للعلاقة بين السلطة الاتحادية والسلطة المحلية فقد نظمها الدستور الأمريكي على نحو يمنع أي تصادم بينهما حيث أعطى الحق لحكومة الولاية في إدارة الولاية، ووضع وتطبيق القوانين والمحافظة على النظام العام لتحقيق مصلحة مواطني الولاية وفي المقابل أعطى الحق للحكومة الاتحادية في إدارة ورسم السياسة العامة لجميع الولايات لتحقيق الصالح العام إلى جانب التزامها بالمحافظة والدفاع عن كيان جميع الولايات المتحدة، لذلك فإن الالتزامات التي تقع على عاتق الحكومة الاتحادية أكبر[٤٠] وفي حالة تعارض المصالح بين حكومة الولاية والحكومة الاتحادية فإن مصلحة الأخيرة هي التي تفضل دائماً، أما بالنسبة لمسألة نفاذ القوانين فإن القوانين الاتحادية في المسائل المتعلقة بالمصلحة العليا للولايات المتحدة مثل التعليم والصحة والضرائب تكون بمرتبة أقوى من قوانين الولاية؛ لذلك تكون قابلة للتنفيذ داخل حدود الولاية على عكس القوانين الخاصة بالولاية التي لا يمكن تنفيذها على الحكومة الاتحادية أو حتى باقي الولايات[٤١].

ومن خلال ما سبق يتبين أن تطبيق مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص عن نفس الجريمة مرتين فإن الدستور الأمريكي في التعديل الخامس يجيز للمتهم الذي يتم محاكمته عن جريمة سبق وحوكم عنها أن يتمسك بعدم جواز محاكمته في المحاكمة الثانية لأنه سبق وحوكم عن نفس الجريمة[٤٢] بشرط أن تكون جهة الاتهام واحدة، أما إذا اختلفت جهة الاتهام فلا يقوم المبدأ، مثل أن يحاكم متهم وتتم إدانته عن نفس الجريمة من قبل محكمة الولاية، ومن ثم يحاكم وتتم إدانته مرة أخرى من قبل المحكمة الفدرالية عن نفس الجريمة التي سبق وحوكم عنها من قبل محكمة الولاية[٤٣].

هذا ويرى البعض بأن السبب في إقرار مبدأ "السيادة المزدوجة"[٤٤] والذي

---

(٤٠) https://www.nga.org/cms/home/federal-relations/nga-policy-positions/page-ec-policies/col2-content/main-content-list/principles-for-state-federal-rel.html.

(٤١) Arthur T. von Mehren and Peter L. Murray, Id, P. 116.

(٤٢) http://hrlibrary.umn.edu/arab/us-con.html.

(٤٣) http://www.icje.org/articles/DoubleJeopardy.pdf, http://openjurist.org/329/f2d/422/united-states-v-lanza.

(٤٤) يعتبر مبدأ "السيادة المزدوجة" استثناء على مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين، حيث يقضي المبدأ بأن الحكومة الفدرالية وحكومة الولاية لهما الاختصاص القضائي في محاكمة الشخص عن نفس الجريمة.
http://www.duhaime.org/LegalDictionary/D/DualSovereigntyDoctrine.aspx.

يعد استثناء من قاعدة عدم جواز معاقبة الشخص عن نفس الجريمة مرتين هو اختلاف المصلحة التي يحميها القانون، حيث إن القانون في الولاية يهدف إلى حماية مصلحة خاصة بالولاية والتي تختلف عن تلك المصلحة التي يحميها القانون الفدرالي، كما يرى البعض بأن اختلاف العبارات الواردة في قانون الولاية عن القانون الفدرالي واللذين ينظمان نفس الجريمة يعد مبرراً لمحاكمة ومعاقبة الشخص مرتين حيث إنه من الممكن أن يحاكم ويعاقب شخص إذا خالف قانون الولاية وذلك عند ارتكابه سلوكاً يجرمه قانون هذه الولاية، وفي المقابل يمكن أن يحاكم ويعاقب هذا الشخص مرة أخرى إذا ارتكب نفس السلوك إذا كان القانون الفدرالي يجرمه، وهذا ما أكدته المحكمة الفدرالية العليا أول مرة في عام ١٩٢٢ من خلال مراجعة قضية United States v. Lanza[٤٥] والتي اتهم فيها شخص يدعى فيتو لانزا من قبل ولاية واشنطن باستيراد وتخزين كمية كبيرة من المشروبات الروحية والتي كان محظوراً استيرادها في ذلك الوقت، وأدين لانزا وحكم عليه بدفع غرامة سبعمائة وخمسين دولاراً، ومن ثم قامت المحكمة الفدرالية بمحاكمة لانزا مرة أخرى عن نفس الجريمة إلا أنه دفع بأن التعديل الخامس من الدستور الأمريكي يحظر محاكمة الشخص عن الجريمة مرتين حيث إنه سبق وحوكم وأدين عن جريمة استيراد وتخزين المشروبات الروحية وأحيلت القضية إلى المحكمة الفدرالية العليا بسبب احتوائها على دفع دستوري، وحكمت المحكمة العليا بأنه حتى وإن كانت الجريمة التي ارتكبها لانزا واحدة في المحاكمتين إلا أن السلطة التي وجهت الاتهام في المحاكمتين مختلفة، حيث إن الدعوى الأولى كانت من قبل السلطة في ولاية واشنطن بينما الدعوى الثانية كانت من قبل الحكومة الفدرالية، وهاتان السلطتان مستقلتان عن بعضهما البعض ولا تتبع أي سلطة منهما الأخرى، كما أن المحاكمة الأولى تمت بسبب انتهاك لانزا لقانون ولاية واشنطن بينما المحاكمة الثانية تمت بسبب انتهاكه للقانون الفدرالي؛ لذلك فإن لكل سلطة سيادة وسلطة في تطبيق نظامها القانوني للمحافظة على أمنها[٤٦].

وفي عام ١٩٥٩ راجعت المحكمة الفدرالية المبدأ مرة أخرى بالنسبة لمسألة اختلاف سلطة الاتهام من خلال نظرها لقضية Bartkus v. Illinois[٤٧] والتي اتهم فيها شخص يدعى ألفونس باركتس بالسطو على بنك اتحادي يقع في ولاية إلينوي

(٤٥) United States v. Lanza, 260 U.S. 377 (1922).

(٤٦) J. A. C. GRANT, The Lanza Rule of Successive Prosecutions, Columbia Law Review, Vol. 32, Issue 8, P. 1309 (1932).

(٤٧) Bartkus v. Illinois, 355 U.S. 281 (1958).

وتمت محاكمته من قبل المحكمة الفدرالية وحصل على حكم بالبراءة لعدم كفاية الأدلة، ومن ثم استطاع مكتب التحقيقات الفدرالية والذي يعرف بالأف بي آي (FBI)[٤٨] أن يتحصل على أدلة جديدة لم تكن موجودة أثناء المحاكمة الأولى من قبل المحكمة الفدرالية ويرسلها إلى شرطة ولاية إلينوي، حيث حوكم للمرة الثانية ولكن هذه المرة من قبل محكمة ولاية إلينوي عن نفس جريمة السطو وتمت إدانته في هذه المرة بفضل الأدلة التي قدمتها المباحث الفدرالية إلى شرطة الولاية، ولكن باركتس طعن على قرار الإدانة الصادر من ولاية إلينوي أمام المحكمة الفدرالية العليا التي حكمت بأن مبدأ "السيادة المزدوجة" والذي يعد استثناء من مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين أصبح مبدأ راسخاً في القواعد القانونية للقانون الجنائي الأمريكي لدى السلطات الفدرالية وسلطات الولاية، كما أكدته المحكمة بأن محاكمة باركتس الثانية لم تنتهك التعديل الخامس للدستور الأمريكي حتى وإن كانت عن نفس الجريمة؛ لأن سلطة الولاية التي وجهت الاتهام وحاكمت المتهم في المحاكمة الثانية تختلف عن السلطة الفدرالية التي وجهت الاتهام وحاكمت المتهم في المحاكمة الأولى[٤٩].

ولعل أشهر مثال على مبدأ السيادة المزدوجة قضية رودني كنج[٥٠] سائق سيارة الأجرة التي قامت شرطة مدينة لوس أنجلس بولاية كاليفورنيا بعد منتصف ليل يوم ١٩٩١/٣/٣ باستيقافه بسبب السرعة الزائدة وبعد مطاردة قصيرة توفق ومن ثم قام أربعة من الشرطة البيض – على الرغم من استسلامه لهم – بضربه ضرباً مبرحاً ألحق به إصابات بالغة أدخل على إثرها لغرفة العناية المركزة[٥١].

هذا ولم يكن أحد يعلم عن الاعتداء الذي لحق رودني لولا قيام أحد المارة بتصوير عملية الاعتداء كاملة بدون علم رجال الشرطة، وقدّم الشريط إلى وسائل الإعلام مما أثار استياء من قبل الشارع الأمريكي، ولم تجد الشرطة طريقة بامتصاص حالة الاحتقان في المدينة إلا من خلال تقديم أفراد الشرطة الأربعة إلى المحاكمة بهيئة محلفين يتكون جميع أعضائها من المواطنين البيض، ولكن كانت المفاجأة بحصول جميع رجال الشرطة الأربعة على البراءة؛ مما أدى إلى موجة من العنف

(٤٨) https://www.fbi.gov/about.

(٤٩) http://www.lawschoolcasebriefs.net/2013/11/bartkus-v-illinois-case-brief.html.

(٥٠) https://www.youtube.com/watch?v=tWhYmb1sANM.

(٥١) http://www.nydailynews.com/news/national/jurors-rodney-king-tape-article-1.2201822.

اجتاحت مدينة لوس أنجلس أدت إلى حرق ونهب للممتلكات، خلفت اثني عشر قتيلاً، تدخلت على إثرها الحكومة الاتحادية ونشرت قوات الحرس الوطني في شوارع المدينة لاستعادة الأمن، كما لم تجد الحكومة الاتحادية طريقة لامتصاص حالة الغضب إلا بتقديم رجال الشرطة الأربعة إلى المحاكمة على مستوى الحكومة الاتحادية بسبب انتهاك حقوق رودني المدنية، وتمت محاكمة رجال الشرطة الأربعة بمحكمة فدرالية وهيئة محلفين مختلطة من المواطنين السود والبيض، وقد أدانت المحكمة اثنين من رجال الشرطة الأربعة وحكم عليهم بالحبس لمدة سنتين ونصف في سجن فدرالي، وتم تعويض رودني بمبلغ ثلاثة ملايين دولار ونصف المليون بسبب الإصابات التي لحقت به جراء اعتداء رجال الشرطة عليه(٥٢).

إلا أننا نرى بأن مبدأ "السيادة المزدوجة" والذي يجيز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين في حالة اختلاف سلطة الاتهام يفرغ المبدأ الدستوري القاضي بعدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين من محتواه، والسبب في هذا الأمر يعود لكون القانون الفدرالي الأمريكي قانوناً واسعاً ومتشعاً وأي سلوك يرتكبه الشخص مخالفاً لقانون الولاية يمكن بسهولة تكييفه بأنه مخالف للقانون الفدرالي، كما أن اختلاف المصلحة التي يقررها كل من قانون الولاية والقانون الفدرالي لا يبرر محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين؛ لأن كلا القانونين يهدفان في النهاية إلى تحقيق مصلحة واحدة وهي حماية الولايات المتحدة من الجرائم أياً كان نوعها ومكان ارتكابها، بالإضافة إلى أن عملية تعاون شرطة الولاية مع الشرطة الفدرالية لمحاكمة الشخص مرة بعد مرة عن نفس الجريمة يعتبر انتهاكاً لمبدأ سيادة الحكومة الفدرالية وسيادة الولاية، ولعل هذه الانتقادات ساهمت بوضع ضوابط على مبدأ السيادة المزدوجة، حيث أصدر المدعي العام للحكومة الفدرالية ويليون روجرز(٥٣) عام ١٩٥٥ قراراً بعد أسابيع فقط من قضية باركتس يمنع أي تعاون بين الشرطة الفدرالية وشرطة الولاية لمحاكمة أي شخص عن نفس الجريمة مرتين إلا بقرار موقع منه(٥٤).

أما بالنسبة للنظام القانوني في الكويت فقد نظم الدستور وقانون الإجراءات

(٥٢) Akhil Reed Amar and Jonathan L. Marcus, Double Jeopardy Law after Rodney King, Columbia Law Review, Vol. 95, Issue, P. 10 (1995).

(٥٣) https://history.state.gov/departmenthistory/people/rogers-william-pierce.

(٥٤) 9-2.031, Attorney General William Rogers' memorandum is reprinted in N.Y. Times, Apr. 6, 1959, at 19, col. 2., United States v. Mechanic, 454 F.2d 849, 856 n.5 (8th Cir. 1971) (reprinted in full).

والمحاكمات سلطات الاتهام والتي تختص بالتحقيق والتصرف وتحريك الدعوى الجزائية في حالة مخالفة نصوص قانون الجزاء، حيث تنص المادة (١٦٧) من الدستور الكويتي على أن: "تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع، وتشرف على شئون الضبط القضائي، وتسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المدانين وتنفيذ الأحكام، ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها. ويجوز أن يعهد بقانون لجهات الأمن العام بتولي الدعوى العمومية في الجنح على سبيل الاستثناء، ووفقاً للأوضاع التي يبينها القانون"(٥٥).

كما نصت المادة (٩) من قانون الإجراءات والمحاكمات الكويتي على أن: "تتولى النيابة العامة سلطة التحقيق والتصرف والادعاء في الجنايات، ويتولى سلطة التحقيق والتصرف والادعاء في الجنح محققون يعينون لهذا الغرض في دائرة الشرطة والأمن العام..."(٥٦).

وبناء على نص المادة (١٦٧) من الدستور ونص المادة (٩) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فإن النيابة العامة هي سلطة الاتهام التي تملك الاختصاص بالتحقيق والتصرف وتحريك الدعوى الجزائية في جرائم الجنايات(٥٧) بينما يتولى الادعاء العام سلطة التحقيق والتصرف وتحريك الدعوى الجزائية في الجرائم(٥٨).

أما بالنسبة لمسألة وحدة سلطة الاتهام كاستثناء على مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص عن نفس الجريمة مرتين في القانون الكويتي فقد نصت عليها المادة (١٨٤) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه: "متى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة إلى متهم معين، فإنه لا يجوز بعد ذلك أن ترفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن نفس الأفعال أو الوقائع التي صدر بشأنها الحكم، ولو أعطى لها وصف آخر...".

---

(٥٥) المادة (١٦٧) من الدستور الكويتي.

(٥٦) المادة (٩) من قانون الإجراءات والمحاكمات الكويتي.

(٥٧) تنص المادة (٣) من قانون الجزاء الكويتي على أن "الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو بالحبس المؤبد أو بالحبس المؤقت مدة تزيد على ثلاث سنوات".

(٥٨) تنص المادة (٥) من قانون الجزاء على أن "الجنح هي الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين".

ومعنى هذا النص أن قانون الإجراءات الكويتي لا يشترط وحدة سلطة الاتهام لتطبيق مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين وإن كانت محكمة التمييز في أحد أحكامها تشترط اتحاد الخصوم في الدعوى الأولى والدعوى الثانية لإمكانية التمسك بصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه(٥٩).

(٥٩) طعن رقم ٢٠٠٥/٦٨٣ جزائي جلسة ٢٠٠٦/٤/٤.

المبحث الثالث
شروط الحكم القضائي في الدعوى الأولى

يهدف مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين إلى ضمان عدم تعسف سلطات الاتهام مع المتهم من خلال محاكمته مرة تلو الأخرى إلى حين الوصول إلى حكم بإدانته مما سوف يؤدي إلى إرهاق المحاكم بالعديد من المحاكمات التي تم الفصل فيها وحازت أحاكمها على قوة الأمر المقضي(٦٠) بعد أن أعطى كل من سلطة الاتهام ومحامي المتهم الفرصة لتقديم دفوعه التي تؤيد وجهة نظره.

إلا أنه يشترط لتمسك المتهم بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين في المحاكمة الثانية أن يكون قد صدر عليه حكم في المحاكمة الأولى، ولا يهم أن يكون هذا الحكم حكماً بالبراءة أو الإدانة طالما كان هذا الحكم صحيحاً وفاصلاً في موضوع الدعوى(٦١).

ويترتب على هذا الأمر أن المتهم لا يستطيع أن يتمسك بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين في المحاكمة الثانية إذا لم تصدر المحكمة في المحاكمة الأولى حكماً فاصلاً في الموضوع، كأن يكون قراراً إدارياً يصدر كأثر لقرار الإدانة، أو حكماً بالتعويض لجبر الضرر الذي خلفه ارتكاب المتهم للجريمة، أو أن تلغى المحاكمة الأولى لأي سبب من الأسباب وذلك على النحو التالي:

أولاً: القرارات الإدارية كأثر على حكم إدانة المتهم

تنقسم بعض الملاحقات الجنائية كالمخالفات المرورية ومخالفة أصول المهن كالأطباء والمحامين والمهندسين إلى شقين، شق جزائي يتعلق بالجريمة التي يرتكبها سائق السيارة أو صاحب المهنة، وشق إداري يتعلق بإجراء تتخذه الجهة الإدارية التي أصدرت الترخيص الذي بموجبه ارتكب صاحب الترخيص مخالفته مثل حرمان صاحب الترخيص من ترخيصه مؤقتاً أو بشكل دائم، وفي المقابل لا يحق لصاحب الترخيص

---

(٦٠) يقصد بقوة الأمر المقضي للحكم أن "الدعوى الجنائية تنقضي به ولا يجوز إعادة رفعها أو النظر فيها من جديد حتى ولو ظهرت أدلة جديدة، وهذا ما يسمى بقوة الأمر المقضي، أي أن الحكم البات أصبح حجة على الكافة بالنسبة للمتهم وبالنسبة للواقعة التي صدر فيها فأصبح عنواناً للحقيقة." أما حجية الأحكام فيقصد بها "عدم جواز إعادة النظر في موضوعه إلا بطريق الطعن الذي حدده القانون، فالحجية يكتسبها الحكم بمجرد صدوره وهي تعني امتناع نظر ذات الدعوى التي فصل فيها الحكم أمام ذات المحكمة." انظر: د/ عبد الرءوف مهدي – شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية – الطبعة ٢٠٠٣ – طبعة نادي القضاة – ص٨٧٣.

(٦١) Arizona v. Washington, 434 U.S. 497 (1978).

أن يتمسك بحقه في عدم جواز معاقبته عن نفس الجريمة مرتين بسبب سحب ترخيصه، وهذا النظام معمول به في الغالبية العظمى من دول العالم وكذلك الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الكويت(٦٢).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يحق لأية جهة إدارية أصدرت ترخيصاً معيناً أن تقوم بسحب هذا الترخيص نهائياً أو مؤقتاً إذا ارتكب صاحب الترخيص مخالفة أثناء ممارسته لهذا الترخيص، كما يمكن لهذه الجهة أيضاً سحب الترخيص دون الحاجة لصدور حكم بإدانته، وهذا ما أكدته المحكمة في قضية Ellis v. Pierce(٦٣) والتي تدور وقائعها حول إلقاء السلطات في ولاية كاليفورنيا القبض على شخص يدعى جون ألس بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨ أثناء قيادته لسيارته وهو بحالة سكر، وبعد ثلاثة أيام وجهت إلى ألس تهمتان، الأولى قيادة مركبة بحالة سكر، والثانية تعريض مرتادي الطريق للخطر وحكم عليه بعد قبوله لاتفاق بالاعتراف بالذنب مقابل الحبس لمدة يومين في السجن وفي تاريخ ١٩٩٠/٢/٨ أصدرت إدارة المرور التي أصدرت رخصة القيادة الخاصة بألس أصدرت قراراً بسحب رخصة القيادة الخاصة به لمدة ستة أشهر كإجراء إداري بسبب ارتكابه لمخالفة قانون المرور(٦٤).

إلا أن ألس لم يقبل هذا الإجراء الإداري من قبل إدارة المرور وطعن فيه أمام محكمة الاستئناف على اعتبار أن التعديل الخامس يمنع معاقبة الشخص عن نفس الجريمة مرتين، والقرار الإداري الذي صدر من إدارة المرور يعتبر عقوبة أخرى تضاف إلى عقوبة الحبس التي أصدرتها المحكمة، إلا أن المحكمة رفضت طعن ألس مبررة رفضها بأن التعديل الخامس من الدستور الأمريكي يمنع محاكمة الشخص عن نفس الجريمة وهذه الضمانة الدستورية تشمل ثلاث حالات:

١ – عدم جواز محاكمة الشخص مرة ثانية عن نفس الجريمة إذا تمت تبرئته عن الجريمة الأولى.

---

(٦٢) نص المرسوم الخاص بمزاولة مهنة الطب في المادة رقم ٣٩ على أنه "مع عدم الإخلال بالمسئولية الجزائية أو المدنية، تختص لجنة التراخيص الطبية بالمحاكمة التأديبية للمرخص لهم في ممارسة إحدى المهن المنصوص عليها في هذا القانون و المرخص لهم في فتح عيادة أو محل لممارستها وذلك فيما يرتكبونه من مخالفات لأحكام هذا القانون أو لأصول ومقتضيات وآداب المهنة" أما المادة رقم ٤١ من نفس المرسوم فتنص على العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على صاحب الترخيص والتي من ضمنها إلغاء الترخيص بمزاولة المهنة والتي يترتب عليها غلق العيادة أو المحل المرخص للمخالف في فتحه إن وجد.

(٦٣) Ellis v. Pierce, 230 Cal. App. 3d 1557 (Cal. Ct. App. 1991).

(٦٤) https://www.courtlistener.com/opinion/2114911/ellis-v-pierce/.

٢ – عدم جواز محاكمة الشخص مرة ثانية عن نفس الجريمة إذا تمت إدانته عن الجريمة الأولى.

٣ – عدم جواز تطبيق عقوبتين على الشخص عن نفس الجريمة(٦٥).

وهذه الضمانة إنما تتوفر في حالة الأحكام القضائية ولا تشمل القرارات الإدارية التي تصدرها الجهات الإدارية كسحب التراخيص وإلغائها، وفي حالة ألس لا يمكنه التمسك بالتعديل الخامس وبعدم جواز معاقبته عن نفس الجريمة مرتين لسببين هما:

السبب الأول: يشترط لتطبيق مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص عن نفس الجريمة مرتين أن تكون هناك محاكمة ثانية للشخص نفسه عن نفس الجريمة التي تمت محاكمته عنها في المرة الأولى، وفي قضية ألس لم تكن هناك محاكمة ثانية لكي يقوم في المقابل حقه بالتمسك بعد جواز معاقبة الشخص عن نفس الجريمة مرتين(٦٦).

السبب الثاني: إن قيام حق المتهم في الطلب بعدم جواز معاقبته عن نفس الجريمة مرتين يتطلب أن تكون العقوبة الثانية قد صدرت بحكم قضائي بعد محاكمة، وفي قضية ألس فإن عقوبة سحب رخصة القيادة قد صدرت بقرار إداري من إدارة المرور وليس المحكمة؛ لذلك ليس له حق في التمسك بالمبدأ(٦٧).

أما في القانون الكويتي فمن خلال مراجعة نص المادة (١٨٤) من قانون الإجراءات والتي تنص على أنه: "متى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة إلى متهم معين..." يتبين لنا أن الفقرة الأولى من المادة تشترط صدور حكم في موضوع الدعوى لكي يكون مانعاً من محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرة أخرى، وعليه لا يشمل هذا الشرط القرارات الإدارية بشأن المخالفات التأديبية(٦٨) في حالة ارتكاب الموظف مخالفة إدارية تستوجب محاكمته

---

(٦٥) http://law.justia.com/cases/california/court-of-appeal/4th/50/1202.html

(٦٦)

(٦٧) Baldwin v. Department of Motor Vehicles (1995) 35 Cal. App. 4th 1630 [42 Cal. Rptr. 2d 422].

(٦٨) وتذهب محكمة التمييز الكويتية في بيانها للمقصود بالمخالفة التأديبية إلى أنها تتمثل في "إخلال الموظف بواجبات وظيفته إيجاباً أو سلباً أو إتيانه عملاً من الأعمال المحرمة عليه، فكل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها قانوناً أو يسلك سلوكاً معيناً ينطوي على الخروج على مقتضيات الوظيفة أو الإخلال بكرامتها أو لا يستقيم مع ما تفرضه عليه الوظيفة من استقامة وبعد عن مواطن الريب إنما يرتكب ذنباً إدارياً يستوجب تأديبه بجزاء" حكم محكمة التمييز في الطعن رقم ١٩٨٦/٧٦ – تجاري جلسة ١٣/ ١٢ / ١٩٨٦ (حكم غير منشور).

جزائياً[٦٩] حيث ينص قانون الخدمة المدنية في المادة ٢٧ على أن: "كل موظف يخل بالواجبات أو يخالف المحظورات المنصوص عليها في القوانين واللوائح يعاقب تأديبياً مع عدم الإخلال بالمسئولية الجزائية أو المدنية عند الاقتضاء"[٧٠] وعليه فإن القرار التأديبي ليس له أي أثر على المحاكمة الجزائية، أي أن توقيع أي جزاء تأديبي على الموظف بسبب ارتكابه لمخالفة إدارية لا يمنع من تحريك الدعوى الجزائية في مواجهة هذا الموظف إذا كانت المخالفة التي ارتكبها تدخل ضمن دائرة التجريم وفقاً لقانون الجزاء، وفي المقابل لا يستطيع هذا الموظف التمسك بالقرار الصادر بتوقيع عقوبة تأديبية عليه لمنع محاكمته جزائياً.

أما بالنسبة للقرارات الإدارية التي تصدر بسحب الترخيص وتأثيره على محاكمة صاحب الترخيص إذا ارتكب جريمة أثناء ممارسته لترخيصه فقد نص المرسوم الخاص بمزاولة مهنة الطب في المادة رقم (٣٩) على أنه: "مع عدم الإخلال بالمسئولية الجزائية أو المدنية، تختص لجنة التراخيص الطبية بالمحاكمة التأديبية للمرخص لهم في ممارسة إحدى المهن المنصوص عليها في هذا القانون و المرخص لهم في فتح عيادة أو محل لممارستها وذلك فيما يرتكبونه من مخالفات لأحكام هذا القانون أو لأصول ومقتضيات وآداب المهنة"[٧١].

أما المادة رقم (٤١) من نفس المرسوم فتنص على العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على صاحب الترخيص والتي من ضمنها إلغاء الترخيص بمزاولة المهنة والتي

---

(٦٩) وقد نصت المادة (٥٩) من النظام على أنه: "إذا بدت للمحقق أثناء التحقيق شبهة جريمة من جرائم القانون العام وجب عليه عرض الأمر على وكيل الوزارة ليتولى عرضه على الوزير للنظر في إبلاغ السلطات القضائية وفي استمرار التحقيق أو وقفه." وللمزيد من تفاصيل الجريمة الجزائية والجريمة التأديبية انظر: الفتوى رقم ٢/٧١/٢٠٠١ – ١٠٧٩ في ٤ أبريل ٢٠٠١ – وهو رأي صادر من إدارة الفتوى والتشريع، وتقرر هذه الفتوى أن" الأصل هو استقلال المسئولية الجزائية عن التأديبية، فقد ترى الإدارة توقيع الجزاء التأديبي على الموظف أو لا مادام لديها المبرر واقتنعت بالدليل على حجيته – وكما يجوز للإدارة انتظار الفصل في التحقيق الجزائي قبل توقيع الجزاء الإداري".

(٧٠) وحماية للموظف الذي يلتزم بواجب طاعة رؤسائه وفي ذات الوقت يراعي في أعماله مبدأ المشروعية وتوفيقاً بين هذين الالتزامين في حالة ارتكابه مخالفة تنفيذاً لأمر رئيسه فقد نصت الفقرة الثانية من المادة (٢٧) آنفة الذكر على أنه: "ويعفى الموظف من العقوبة التأديبية إذا ثبت أن ارتكابه المخالفة كان تنفيذاً لأمر كتابي صدر إليه من رئيسه بالرغم من تنبيهه إلى المخالفة، وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر.

(٧١) المادة رقم (٣٩) من المرسوم الخاص بمزاولة مهنة الطب في الكويت.

يترتب عليها غلق العيادة أو المحل المرخص للمخالف في فتحه إن وجد[٧٢]. لذلك لا يستطيع صاحب الترخيص – الذي يرتكب جريمة و يصدر قرار بإلغاء ترخيصه – أن يتمسك أمام المحكمة الجزائية بعدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين.

ثانياً: الحكم بالتعويض المدني

نظم واضعو الحقوق والحريات الجديرة بالحماية في وثيقة الحريات التي تنص عليها التعديلات العشرة الأولى من الدستور[٧٣] وبسبب ارتباط التعديل الخامس بالقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجزائية بسبب احتوائه على ضمانات دستورية مهمة للمتهم والتي من ضمنها مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين، حيث قدر المشرع الأمريكي حصر التمسك به في حالة المحاكمات الجزائية المتعاقبة على نفس السلوك والتي يرتكبها نفس الشخص ويجرمه قانون الجزاء؛ لذلك لا يستطيع أي شخص أن يتمسك بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين إذا كانت المحاكمة الثانية مدنية تتعلق بدعوى للحصول على تعويض بسبب ارتكاب شخص لجريمة يعاقب عليها القانون، والسبب في هذا الأمر يعود إلى ألفاظ المبدأ والتي تنحصر في عدم جواز محاكمة الشخص عن "نفس الجريمة مرتين"، ودعوى المطالبة بالتعويض ليست دعوى جزائية تهدف إلى معاقبة المتهم وإنما هي دعوى مدنية تهدف إلى الحصول على تعويض مناسب لجبر الضرر الذي قد ينتج عن ارتكاب المتهم في الدعوى الجزائية للجريمة التي حوكم عنها[٧٤].

---

(٧٢) المادة رقم ٤١ المرسوم الخاص بمزاولة مهنة الطب تنص على أن: "العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على المخالف هي: أولاً – بالنسبة للمرخص له في مزاولة المهنة: أ – الإنذار ويجوز توقيع هذه العقوبة دون حاجة إلى استدعاء المخالف أمام اللجنة. ب– الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز سنة واحدة. إلغاء الترخيص بمزاولة المهنة. ويترتب على توقيع إحدى العقوبتين الأخيرتين غلق العيادة أو المحل المرخص للمخالف في فتحه إن وجد. ثانياً – بالنسبة لأصحاب المحلات غير المرخص لهم في مزالة المهنة: أ– الإنذار ويجوز توقيع هذه العقوبة دون حاجة إلى استدعاء المخالف أمام اللجنة. ب– غلق المحل لمدة لا تجاوز سنة واحدة. غلق المحل نهائياً وإلغاء ترخيصه".

(٧٣) هذا وتسمى التعديلات العشرة الأولى من الدستور الأمريكي بوثيقة الحقوق والحريات؛ لأنها تتعلق بحقوق الأفراد القانونية
http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Bill+of+Rights
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65775, http://hrlibrary.umn.edu/arab/us-con.html

(٧٤) Saba Khan, A Defendant's Fifth Amendment Right and Double Jeopardy in Contempt Cases, Touro Law Review, Vol. 32, Issue 4, P. 833 (2016).

وهذا ما أكدته المحكمة العليا في قضية United States v. Halper[٧٥] والتي تتلخص وقائعها في قيام شخص يدعى إروين هالبر – كان يعمل مديراً لشركة تتخصص في توفير الرعاية الطبية والصحية للمواطنين– خلال عام ١٩٨٥ بارتكابه لجريمة تزوير[٧٦] حيث كان من ضمن الخدمات التي توفرها شركة هالبر توفير الرعاية الطبية والصحية للمواطنين المستحقين للإعانة الفدرالية، إلا أنه قدم للحكومة الفدرالية عدد خمس وستين فاتورة مزورة بهدف الحصول على مبالغ مالية من قبل الحكومة الفدرالية في مقابل توفيره للرعاية الطبية والصحية الزائفة التي ادعى أنه قدمها لمحتاجي المساعدات الفدرالية، ومن ثم حوكم هالبر وأدين بارتكابه لجريمة تزوير الفواتير وذلك بإضافة خمسة عشر دولاراً على كل فاتورة، وحكم عليه بالحبس سنتين ودفع المبلغ المختلس إلى جانب غرامة خمسة آلاف دولار، وبعد ذلك رفعت ولاية نيويورك التي تقع الشركة ضمن حدودها دعوى أخرى تتعلق بالمطالبة في التعويض المدني بسبب ارتكاب الشركة لجريمة التزوير بحسب قانون الولاية[٧٧] وحكمت محكمة الولاية على هالبر بدفع تعويض يقدر بمائة وثلاثين ألف دولار على الرغم من أن المبلغ الذي تحصل عليه هالبر من جريمة التزوير لا يتعدى الألف دولار، وقد طعن هالبر على حكم محكمة ولاية نيويورك على اعتبار أن الحكم يخالف التعديل الخامس من الدستور الأمريكي والذي ينص على عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين، حيث إنه حوكم عن ارتكابه لجريمة تزوير الفواتير الطبية وحكم عليه بالحبس لمدة سنتين إلى جانب غرامة قدرتها المحكمة بألفي دولار ورد المبلغ المختلس، لذلك فإن محاكمة محكمة ولاية نيويورك له في المرة الثانية تعتبر انتهاكاً لحقوقه الدستورية والتي تنص على عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين، كما أنه طعن بأن مبلغ التعويض الذي حكمت به محكمة نيويورك أكبر بكثير ولا يتناسب مع المبلغ المتحصل من جريمة تزوير الفواتير[٧٨].

وقد ردت المحكمة الفدرالية العليا على طعن هالبر بأن ضمانات التعديل الخامس والتي من ضمنها (الخطر المزدوج) إنما قُررت لحماية المتهمين في القضايا الجنائية من تعسف السلطات وذلك لمنع محاكمتهم مرة تلوى الأخرى إلى أن تتم إدانتهم، لذلك

(٧٥) United States v. Halper, 490 U.S. 435 (1989).

(٧٦) 18 U.S.C. 287.

(٧٧) 31 .S.C. 3729-3731, 31 U.S.C. 3729 (1982 ed., Supp. II).

(٧٨) Jahncke, Elizabeth S. "United States v. Halper, Punitive Civil Fines, and the Double Jeopardy and Excessive Fines Clauses." NYUL Rev. 66, P.112, (1991).

لا تشمل هذه الضمانة القضايا المدنية للمطالبة بالتعويض المدني عن محاكمة أو إدانة جزائية سابقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مبلغ التعويض يحدد بحسب الضرر الذي تحقق على المجني عليه، وولاية نيويورك التي وقعت جريمة التزوير داخل حدودها قدرت التعويض المناسب للضرر الذي لحق بها على أساس ألفي دولار عن كل فاتورة زائفة قدمها هالبر عندما كان مديراً للشركة، لذلك بلغ مبلغ التعويض عن مجموع الخمس والستين فاتورة مائة وثلاثين ألف دولار، وقد رأت محكمة الولاية بأن هذا المبلغ مناسب لجبر الضرر الذي لحق بولاية نيويورك(٧٩) كما أضافت المحكمة الفدرالية العليا أن الهدف من التعويض هو جبر الضرر وليس معاقبة المدعى عليه حتى وإن وجد النص الخاص الذي يجيز للمجني عليه المطالبة بالتعويض عن المحاكمات الجنائية في قانون الجزاء وليس القانون المدني(٨٠).

كما أن حالة عدم جواز تمسك الشخص بعدم محاكمته مرتين إذا كانت المحاكمة الثانية تتعلق بتعويض مدني بسبب محاكمة جنائية تنطبق حتى وإن حصل المتهم في المحاكمة الجنائية على البراءة، وهذا ما حدث مع ما تسمى بمحاكمة القرن(٨١) في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتهم لاعب كرة القدم الأمريكية المشهور أوجي سمبسون في تاريخ ١٩٩٤/٦/١٢ بارتكابه لجريمة قتل طليقته وصديقها في مدينة برنت وود بولاية لوس أنجلس، حيث وجد المجني عليهما مقتولين عن طريق الطعن بأكثر من عشرين طعنة لكل منهما عند مدخل منزل طليقة أوجي سمبسون، وقد قدم سمبسون إلى المحاكمة وعلى الرغم من كثرة أدلة الإثبات التي قدمتها النيابة العامة مثل سفره المفاجئ بعد حدوث الجريمة بساعات، ووجود بقع دم للضحيتين داخل سيارة المتهم وعلى زوج من الجوارب وجد داخل غرفة نوم المتهم، ووجود أحد القفازات التي استخدمها القاتل أثناء عملية القتل عند مدخل بيت المتهم ملطخاً بدم الضحيتين، ووجود بقعة من دم المتهم على الباب الخارجي لمنزل المجني عليها، وفي النهاية وجود جرح في أصبع سمبسون الوسطى، إلا أن سمبسون حصل على حكم

---

(٧٩) Halper, 490 U.S. at 444-45.
وقد استندت المحكمة الفدرالية العليا على قضية Marcus v. Hess والتي حكم فيها على مقاولين مدانين بالاحتيال على الحكومة الفدرالية بدفع تعويض قدر بمائة وخمسين ألف دولار على الرغم من أن قيمة الضرر قدر بمائة ألف دولار.

(٨٠) Halper, 490 U.S. at 446., Rex Trailer Co. v. United States, 350 U.S. 148 (1956).

(٨١) http://www.cbc.ca/passionateeye/episodes/oj-trial-of-the-century, Wayne J. Pitts, David Giacopassi, K. B. Turner, The Legacy of the O.J. Simpson Trial, Loyola Journal of Public Interest Law, Vol. 10, Issue 2, P. 199 (2009).

بالبراءة بسبب براعة محامي المتهم في تفنيد الأدلة المقدمة ضد سمبسون، وإقناع المحكمة أن جميع الأدلة وضعت من قبل الشرطة(٨٢) حيث استطاع أن يثبت أن بقع دم الضحيتين اللتين عثر عليهما داخل سيارة المتهم يستحيل أن تصلا إلى المكان اللتين وجدا فيه إلا عن طريق فك أحد مقاعد السيارة، أما القفاز فكان مقاسه صغيراً جداً بحث لا يتناسب مع يدي المتهم الكبيرتين، أما بالنسبة لبقع دم الضحيتين على جوارب المتهم وبقعة دم المتهم على الباب الخارجي لمنزل المجني عليها فقد أكد مختبر المعمل الجنائي بأن طريقة وجودهما يثير الشك بأنه تم وضعهما بفعل فاعل وليس بسبب ارتكاب الجريمة، كما أثبت محامي أوجي بأن المجني عليه صديق طليقة المتهم كان يمارس رياضة الكاراتيه؛ لذلك يستحيل أن يقوم المتهم بقتل امرأة وفي نفس الوقت يقتل شخصاً يمارس رياضة الكاراتيه عن طريق استخدامه للسكين دون أن يصاب بجروح وكدمات بجسمه، وقد تبين للشرطة أثناء إلقاء القبض عليه خلو جسمه من أي جروح أو كدمات بخلاف الجرح في أصبع(٨٣) ولكن البعض يرى بأن الفضل في حصول سمبسون على البراءة ليس براعة محاميه بل بسبب شهرته وحب الناس له ووجود هيئة محلفين أغلب أعضائها من الأمريكيين من أصل أفريقي(٨٤).

وفي يناير عام ١٩٩٧ قام أقرباء كل من طليقة أوجي وصديقها برفع دعوى مدنية ضد سمبسون للمطالبة بالتعويض عن اتهامه بجريمة القتل، حيث يتيح القانون الأمريكي لأقرباء المجني عليه أن يرفعوا دعوى للمطالبة بالتعويض عن قتل قريبهم حتى وإن حصل المتهم على البراءة، وقد تم تقديم أدلة جديدة لم تكن موجودة أثناء المحاكمة الأولى عبارة عن طبعة واضحة لحذاء مميز جداً لم تنتبه سلطة الاتهام له أثناء المحاكمة الأولى، وهذا الحذاء لم يصنع منه إلا ثلاثمائة زوج أحدهما يمتلكه سمبسون، وقد أثبت أحد الصحفيين بأنه صور سمبسون وهو يرتدي نفس الحذاء

(٨٢) Michael Chesterman, OJ and the Dingo: How Media Publicity Relating to Criminal Cases Tried by Jury Is Dealt with in Australia and America, American Journal of Comparative Law, Vol. 45, Issue 1, P. 109 (1997).

(٨٣) Gerald F. Uelmen, Jury-Bashing and the O.J. Simpson Verdict, Harvard Journal of Law & Public Policy, Vol. 20, Issue 2, P. 475 (1997).

(٨٤) هذا وقد استمرت محاكمة أوجي سمبسون إلى ١٣٤ يوماً بقي خلالها أعضاء هيئة المحلفين كل تلك المدة معزولين عن عامة الناس وعن وسائل الإعلام في أحد فنادق لوس أنجلوس. http://www.thewrap.com/the-people-v-oj-simpson-12-facts-about-the-jury/, Gerald F. Uelman,Ethics, Media, and the O.J. Trial, International Society of Barristers Quarterly, Vol. 30, Issue 4, P. 395 (1995).

أثناء افتتاح إحدى مباريات كرة القدم صباح يوم الجريمة، وقد قدم الصور للمحكمة وحكمت المحكمة على سمبسون بأن يدفع غرامة تقدر بثلاثة وثلاثين مليون دولار لأسرتي طليقته وصديقها(٨٥) وقد طعن محامي سمبسون بأنه سبق وحوكم عن جريمة القتل وحصل على البراءة لذلك فإن موكله وقد حوكم عن نفس الجريمة مرتين وهذا يخالف التعديل الخامس من الدستور الأمريكي، إلا أن المحكمة ردت بأن التمسك بالتعديل الخامس والذي يقرر عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين لا ينطبق في حالة كانت المحاكمة الثانية خاصة بالمطالبة بالتعويض عن ارتكاب جريمة حتى وإن حصل المتهم على البراءة(٨٦).

ثالثاً: الأحكام غير الفاصلة في موضوع الدعوى

تنقسم الأحكام الجزائية من حيث إنهائها للخصومة في القانون الكويتي إلى نوعين من الأحكام: النوع الأول أحكام فاصلة بموضوع الدعوى ويقصد بها الأحكام التي تنهي موضوع الدعوى الجزائية المطروحة أمام المحكمة، أي أن تصدر المحكمة حكمها سواء بإدانة المتهم أو ببراءته. والنوع الثاني أحكام غير فاصلة في موضوع الدعوى ويقصد بها الأحكام التحضيرية أو الأحكام التمهيدية أو الأحكام الوقتية التي تصدر ولا تحتوي على أحكام بإدانة المتهم أو براءته وتصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى(٨٧).

أما في القانون الأمريكي فإن الأحكام غير الفاصلة في الموضوع هي تلك الأحكام التي لا يترتب على صدورها إدانة المتهم أو براءته، مثل الحكم بعدم وصول هيئة المحلفين إلى حكم أو الحكم بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة أو الحكم بإسقاط لائحة الاتهام(٨٨).

---

(٨٥) http://www.usatoday.com/story/news/nation/2016/03/04/what-happened-to-oj-simpson/81325546/.

(٨٦) Schmolck, Heike, E. A. Buffalo, and Larry R. Squire, "Memory distortions develop over time: Recollections of the OJ Simpson trial verdict after 15 and 32 months.", P. 39 (2000).
https://www.bustle.com/articles/152048-what-does-oj-simpsons-civil-trial-verdict-mean-liable-does-not-mean-guilty.

(٨٧) الدكتور عبدالوهاب حومد، الوسيط في الإجراءات الجزائية الكويتي، الطبعة الخامسة، (١٩٩٥)، صفحة ٣٠١. الدكتور فاضل نصرالله والدكتور أحمد السماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، الطبعة الأولى، (٢٠٠٧)، صفحة ٤٧٩.

(٨٨) http://hrlibrary.umn.edu/arab/us-con.html.

وفي نظام القانون الأمريكي لا يستطيع المتهم في قضية أن يتمسك بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين إذا لم يكن الحكم في المحاكمة الأولى حكما فاصلاً في الموضوع وذلك على النحو التالي:

١- الحكم بعدم وصول هيئة المحلفين إلى حكم في المحاكمة الأولى

ينص التعديل السادس من الدستور الأمريكي على حق المتهم في أن يحاكم من قبل هيئة محلفين؛ لذلك يحرص جميع المتهمين في القضايا الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية أن تتم محاكمتهم من قبل هيئة محلفين؛ لأن أعضاء هيئة المحلفين تتكون من مواطنين أمريكيين من مختلف شرائح المجتمع يمكن بسهولة كسب تعاطفهم مع المتهم(٨٩).

وتتشكل هيئات المحلفين في الولايات المتحدة غالباً من اثنى عشر مواطناً يتم اختيارهم بطريقة عشوائية عن طريق الكمبيوتر كأحد الالتزامات التي يجب على المواطنين أن يؤدوها في مقابل الحصول على الجنسية الأمريكية، وتكون مهمتهم حضور جميع جلسات المحاكمة وسماع جميع الدفوع التي تقدمها سلطة الاتهام ومحامي المتهم، وفي النهاية إصدار حكم على المتهم إما بالإدانة أو بالبراءة(٩٠).

ولإصدار الحكم على المتهم من قبل هيئة المحلفين يجب أن يحضر كل أعضاء هيئة المحلفين كل جلسات المحاكمة، ومن ثم يتم عزل هيئة المحلفين عن عامة الناس حتى انتهاء جلسات المحاكمة للتمكن من إصدار حكم على المتهم سواء بالإدانة أو بالبراءة، ويجب أن يصدر قرار هيئة المحلفين بالإجماع وليس بالأغلبية أي يجب أن يصوت جميع أعضاء هيئة المحلفين على قرار الإدانة أو قرار البراءة لكي يكون الحكم فاصلاً في موضوع الدعوى وقابلاً للتنفيذ، أما إذا لم يتحقق إجماع هيئة المحلفين على قرار سواء بالإدانة أو بالبراءة فإننا نكون أمام ما يسمى (Hung Jury)(٩١) أي عدم وصول هيئة المحلفين لقرار بالإجماع سواء بإدانة المتهم أو ببراءته، وفي هذه

(٨٩) J. P. Nunnelley, When a Trial by Jury, Alabama Lawyer, Vol. 22, Issue 2, P. 180 (1961), Fergal F. Davis, Trial by Jury, Alternative Law Journal, Vol. 32, Issue 2, P. 86 (2007).
http://www.sydneycriminallawyers.com.au/blog/what-are-the-advantages-and-disadvantages-of-a-jury-trial/

(٩٠) Gerard R. Stowers, Jury Selection, West Virginia Lawyer, Vol. 1, Issue 2, P. 6, (1988).

(٩١) http://study.com/academy/lesson/hung-jury-definition-lesson.html.

الحالة يجب على القاضي أن يحكم بعدم وصول هيئة المحلفين لقرار، وبالتالي تعاد محاكمة المتهم بأعضاء هيئة محلفين جديدة وقاض جديد(٩٢).

هذا ويعتبر عدم جواز تمسك المتهم بعدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين إذا لم تتوصل هيئة المحلفين لقرار في المحاكمة الأولى من أقدم المبادئ التي قررتها المحكمة الفدرالية العليا، حيث أكدت في عام ١٩٠٩ على أن عدم وصول هيئة المحلفين إلى قرار بشأن القضية لا يعد حكماً بالإدانة أو بالبراءة ولا يجب أن يستفيد منه المتهم للتمسك بالضمانات التي تمنحها التعديلات الدستورية، وقد توصلت المحكمة الفدرالية العليا لهذه النتيجة من خلال مراجعتها لقضية Keerl v. Montana(٩٣) والتي اتُّهم فيها شخص يدعى جيمس كيرل في تاريخ ١٩٠٢/٤/٢٤ بارتكابه لجريمة قتل من الدرجة الثانية وحوكم من قبل محكمة ولاية مونتانا وأدين وحكمت عليه المحكمة بالحبس المؤبد، وقام كيرل باستئناف الحكم أمام المحكمة العليا لولاية مونتانا إلا أن هيئة لمحلفين التي حددتها المحكمة العليا لم تصل إلى قرار بخصوص كيرل على الرغم من إعطائهم أكثر من فرصة، ومن ثم حكمت المحكمة العليا لولاية مونتانا في تاريخ ١٩٠٤/٧/١٤ بإعادة محاكمة كيرل وبالفعل تشكلت محكمة أخرى بقاض جديد وهيئة محلفين جديدة وحكمت على كيلر بالحبس عشر سنوات بدلاً من الحبس المؤبد، وقد طعن كيرل على قرار المحكمة بأنه يتمسك بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الفعل مرتين حيث إنه تمت محاكمته عن نفس الجريمة مرتين وهو لا يفترض به أن يتحمل تبعات عدم وصول هيئة المحلفين في المحاكمة الثانية إلى قرار(٩٤).

ويترتب على هذه النتيجة عدم جواز تمسك المتهم في المحاكمة الثانية بعدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين؛ لأن المحاكمة الأولى لم ينتج عنها حكم سواء بإدانة المتهم أو ببراءته على الرغم من محاكمة المتهم وسماع شهود الإثبات والنفي وبحث ومراجعة كل الدفوع المقدمة من كل من سلطة الاتهام ومحامي المتهم.

٢- الحكم بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة الأولى

في القانون الأمريكي عدم الاستمرار في إجراءات الدعوى يعني قيام القاضي بإنهاء محاكمة المتهم قبل أن تتوصل هيئة المحلفين إلى الحكم بإدانة المتهم أو

(٩٢) Judith Dancoff, Jury Molders, Los Angeles Lawyer, Vol. 4, Issue 7, P. 18, (1981).

(٩٣) Keerl v. Montana, 213 U.S. 135 (1909).

(٩٤) Janet E. Findlater, Retrial After a Hung Jury: The Double Jeopardy Problem,129 U. Pa. L. Rev. 701 (1980).

ببراءته وبالتالي إنهاء الخصومة الجنائية(٩٥). ولعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة أسباب كثيرة تتعلق أغلبها بأعضاء هيئة المحلفين، فإذا توفى أحد أعضاء هيئة المحلفين بعد البدء بإجراءات المحاكمة أو أصيب بمرض يمنعه من حضور جلسات المحاكمة، أو إذا تحدث أي من أعضاء هيئة المحلفين مع أي طرف من أطراف الخصومة أو مع وسائل الإعلام، أو إذا تبين للمحكمة بعد البدء في إجراءات المحاكمة بأن أحد أعضاء هيئة المحلفين تربطه علاقة صداقة مع المتهم أو وكيل النيابة أو المجني عليه، أو إذا تم كشف اسم أحد أعضاء هيئة المحلفين إلى وسائل الإعلام، كما يمكن للقاضي الحكم بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة إذا تبين للمحكمة بعد البدء بإجراءات المحاكمة بأن الشاهد الوحيد في القضية شاهد زور أو ليس لديه أيه معلومات عن القضية، أو إذا أدلى الشاهد بمعلومات عن المتهم أو القضية قد تؤثر على قرار هيئة المحلفين دون أن يسأله أحد(٩٦).

كما يمكن لوكيل النيابة أن يطلب من القاضي عدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة إذا تبين له بعد بدء المحاكمة بأن الأدلة التي قدمتها سلطة الاتهام ضد المتهم ضعيفة ومتناقضة ولا يمكن أن تؤدي إلى إدانته وأن المتهم حتما سوف يحصل على البراءة، ففي هذه الحالة سوف يترتب على المضي في إجراءات المحاكمة على الرغم من ضعف وتناقض أدلة الاتهام إمكانية حصول المتهم على حكم بالبراءة وبالتالي عدم قدرة سلطة الاتهام على محاكمته مرة أخرى إذا تحصلت على أدلة جديد من شأنها إدانته؛ لأن المتهم في المحاكمة الثانية يمكنه التمسك بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين، إلا أن طلب النيابة بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة قيده المشرع بموافقة المتهم فلا يستطيع القاضي في هذه الحالة الحكم بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة إذا لم يوافق المتهم على طلب النيابة وأصر على المضي في المحاكمة والحصول على حكم حتى لا تتمكن سلطة الاتهام من محاكمته مرة أخرى عن نفس الجريمة(٩٧).

وعند تحقق أي سبب من الأسباب السابقة لعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة فإن على القاضي الذي يتولى إدارة جلسات المحاكمة أن يحكم فوراً بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة، حيث لا يملك أي سلطة تقديرية في مسألة الحكم بعدم

---

(٩٥) Joshua Dressler, Alan C. Michaels, Id, P.309.

(٩٦) George C. Thomas III, Id, P. 237.

(٩٧) United States v. Jorn, 400 U.S. 470, 91 S. Ct. 547, 27 L. Ed. 2d 543, 71-1 U.S. Tax Cas. (CCH) P 9172, 27 A.F.T.R.2d 71-552 (1971).

الاستمرار في إجراءات المحاكمة إذا تحقق أي سبب من الأسباب الموجبة لعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة، كما يمكن لكل من النيابة العامة ومحامي المتهم أن يتمسكا بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة في حالة تحقق أي سبب من أسباب عدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة(٩٨).

هذا ولا يعتبر حكم القاضي بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة حكماً بإدانة المتهم أو براءته يترتب عليه تمسك المتهم بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين إذا ما تمت محاكمته لاحقاً عن نفس الجريمة التي سبق وأصدر القاضي حكماً بعدم الاستمرار في إجراءاتها، وهذا ما أكدته المحكمة الفدرالية العليا في قضية Gori v. United States(٩٩) والتي حوكم فيها شخص يدعى دانت قوري في تاريخ ١٩٥٩/٢/٤ لارتكابه جريمة حيازة وتلقي بضائع مسروقة(١٠٠) وبمجرد أن بدأت المحاكمة وشرع الشهود بالإدلاء بشهادتهم انسحب أحد أعضاء هيئة المحلفين وترك المحكمة دون أيه أسباب واضحة؛ مما اضطر القاضي إلى الحكم بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة، وفي تاريخ ١٩٥٩/٥/٩ شُكلت هيئة محلفين جديدة وقاض جديد وحوكم قوري مرة أخرى عن نفس الجريمة وأُدين بارتكابه للجريمة إلا أنه طعن على الحكم بأنه سبق وحوكم عن نفس الجريمة لذلك لا يجوز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين كما ينص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي، وقد حكمت المحكمة الفدرالية العليا بأن محاكمة قوري الأولى لم ينتج عنها حكم بإدانته أو ببراءته، وكل ما في الأمر أن القاضي رأى أن من مصلحة العدالة أن يحكم بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة، لذلك لا يمكن القول بأن قوري قد تمت محاكمته عن نفس الجريمة مرتين؛ لأن الحكم بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة ليس حكماً بالإدانة أو حكماً بالبراءة(١٠١).

أما بالنسبة للقانون الكويتي فإن قانون الإجراءات الجزائية وقانون الجزاء لا يعترف بوجود الحكم التي تصدره المحكمة بعدم الاستمرار في إجراءات المحاكمة، حيث إن الأحكام غير الفاصلة في الموضوع في قانون الجزاء الكويتي مقسمة إلى أربعة أنواع، النوع الأول: الأحكام التحضيرية والتي لا تفصل في الموضوع وإنما تهدف إلى استجلاء حقيقة معينة مثل ندب خبير. النوع الثاني: الأحكام التمهيدية مثل

(٩٨) United States v. Dinitz, 424 U.S. 600, 96 S. Ct. 1075, 47 L. Ed. 2d 267 (1976).
(٩٩) Gori v. United States, 367 U.S. 364 (1961) https://www.oyez.org/cases/1960/486.
(١٠٠) 18 U.S.C. s 659, 18 U.S.C.A. s 659.
(١٠١) https://www.oyez.org/cases/1960/486.

الأحكام بقبول دفع المتهم ببطلان الاعتراف الناتج عن إكراه أو ببطلان إجراءات التفتيش، بينما النوع الثالث: فهو الأحكام الوقتية مثل الحكم بالإفراج عن المتهم، أما النوع الرابع فهو الأحكام القطعية غير الفاصلة في الموضوع مثل الحكم في عدم الاختصاص أو عدم القبول(١٠٢).

٣- الحكم بإسقاط لائحة الاتهام

في القانون الأمريكي يمكن أن يتم إسقاط لائحة الاتهام من قبل هيئة المحلفين الكبرى أو من قبل القاضي أثناء المحاكمة وذلك على النحو التالي:

أولاً: الحكم بإسقاط لائحة الاتهام من قبل هيئة المحلفين الكبرى

هيئة المحلفين الكبرى هي مجموعة من المواطنين يتم اختيارهم بطريقة عشوائية عن طريق الكمبيوتر وتكون مهمتهم سماع دفوع النيابة العامة ومراجعة لائحة الاتهام المقدمة ضد المتهم من قبل سلطة الاتهام والتأكد من جديتها ودلالتها على أن المتهم هو من ارتكب الجريمة ومن ثم إصدار قرارها إما بالمضي بإجراءات محاكمة المتهم أو بإسقاط لائحة التهم الموجهة إلى المتهم(١٠٣).

وقد نص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي على حق المتهم في أن يوجه له اتهام من قبل هيئة محلفين كبرى في الجنايات(١٠٤) وهيئة المحلفين الكبرى تختلف عن هيئة محلفين محاكمة المتهم من حيث عدد الأعضاء ومهمتها، حيث تتكون هيئة المحلفين الكبرى من ستة عشر عضواً إلى ثلاثة وعشرين عضواً وذلك بحسب قانون الولاية، بينما تتكون هيئة محلفين محاكمة المتهم من اثنى عشر عضواً، وتكون مهمة هيئة المحلفين الكبرى فقط سماع دفوع النيابة العامة ومراجعة لائحة الاتهام المقدمة ضد المتهم من قبل سلطة الاتهام والتأكد من جديتها ودلالتها على أن المتهم هو من ارتكب الجريمة ومن ثم إصدار قرارها إما بالمضي بإجراءات محاكمة المتهم أو بإسقاط لائحة التهم الموجهة إلى المتهم، بينما تكون مهمة هيئة محلفين محاكمة

---

(١٠٢) الدكتور عبدالوهاب حومد، الوسيط في الإجراءات الجزائية الكويتي، صفحة ٣٠١، الطبعة الخامسة (١٩٩٥).

(١٠٣) http://criminal.findlaw.com/criminal-procedure/how-does-a-grand-jury-work.html.

(١٠٤) في النظام القانوني الأمريكي الجنايات هي الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة سنة فأكثر(44)802 .U.S.C 21".

http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/felony.

المتهم حضور جميع جلسات المحاكمة وسماع جميع الدفوع التي يقدمها طرفا الخصومة الجزائية وذلك لإصدار حكم على المتهم سواء بالإدانة أو بالبراءة[١٠٥].

إلا أن قرار هيئة المحلفين الكبرى بإسقاط لائحة التهم عن المتهم في المرة الأولى لا يعني عدم إمكانية توجيه لائحة اتهام أخرى عن نفس الجريمة في وقت لاحق في حالة عثور سلطة الاتهام على أدلة جديدة لم تكن موجودة سابقاً؛ لذلك لا يجوز للمتهم التمسك بإسقاط التهم عنه إذا تمت محاكمته في وقت لاحق عن نفس الجريمة بأنه سبق وحوكم عن نفس الجريمة؛ لأن قرار هيئة المحلفين الكبرى لا يعتبر حكماً فاصلاً في الموضوع ومنهياً للخصومة الجزائية، وهذا ما أخذت به المحكمة الفدرالية العليا[١٠٦].

ثانياً: الحكم بإسقاط لائحة الاتهام من قبل القاضي

كما يمكن للقاضي أن يحكم بإسقاط لائحة الاتهام من تلقاء نفسه إذا تبين له بعد البدء في إجراءات المحاكمة بأن لائحة الاتهام غير حقيقية ولا تؤكد بشكل حاسم ارتكاب المتهم للجريمة التي هو بصدد المحاكمة بارتكابها، كأن يكون لدى المتهم عذر غياب حاسم وموثق وقت ارتكاب الجريمة، أو أن تكون إفادة الشهود متناقضة مع الواقع مثل أن يكون الثابت في الأوراق بأن من ارتكب الجريمة رجل أبيض بينما المتهم رجل من أصل أفريقي أو العكس[١٠٧].

أما بالنسبة لقانون الجزاء الكويتي فإنه لا يعرف نظام إسقاط لائحة الاتهام كتلك المعمول بها في النظام الأنجلوسكسوني، وكذلك الأمر في جميع القوانين الجزائية في الوطن العربي.

---

(١٠٥) Paul James, Grand Jury System, Journal of the State Bar of California, Vol. 39, Issue 2, P. 255 (1964).

(١٠٦) United States v. Scott 437 U.S. 82 (1978).

(١٠٧) United States v. Jenkins 420 U.S. 358 (1975).

المبحث الرابع
وحدة الجريمة

هذا ويستمد مبدأ الخطر المزدوج – والذي يمنع سلطة الاتهام من تكرار محاكمة المتهم عن نفس الجريمة – شرعيته من التعديل الخامس من الدستور الأمريكي والذي ينص على "عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين"(١٠٨) كما أن هذا المبدأ مقرر في جميع القوانين الجنائية للولايات الأمريكية(١٠٩).

إلا أن مسألة تحديد مفهوم نفس الجريمة ليس بالأمر الهين، لذلك أثارت هذه المسألة الكثير من الجدل القانوني والقضائي الذي استمر منذ القرن الماضي وحتى وقتنا الحالي، فعلى سبيل المثال لو قام شخص بالدخول إلى مسكن يسكنه خمسة أشخاص من عائلة واحدة وسرق مقتنيات كل منهم فهل يعد هذا السلوك جريمة واحدة أو عدة جرائم؟ أي هل تستطيع سلطة الاتهام مقاضاة هذا الشخص عن جريمة واحدة أم خمس جرائم؟ وهل يختلف الأمر إذا لم يكن المجني عليهم من عائلة واحدة؟ أو هل يختلف الأمر إذا دخل المسكن وسرق كل يوم شيئاً؟ أو إذا سرق شخص سيارة وقادها بسرعة جنونية في الطريق المخصص للمشاة وهو في حالة سكر ودهس أحد المارة وقتله فكم جريمة ارتكب من خلال هذا السلوك؟

حاول القضاء وضع مفهوم واضح يمكن من خلاله معرفة متى تعد الأفعال من نفس الجريمة لكي يحاكم مرتكبها مرة واحدة، ومتى يكون هناك أكثر من سلوك وعليه يحاكم الشخص أكثر من مرة.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن النظام القانوني الجنائي الأمريكي يختلف عن قانون الجزاء الكويتي بخصوص مسألة تعدد الجرائم، حيث إن القانون الجنائي الأمريكي لا يعترف بتطبيق العقوبة الأشد في حالة تعدد الجرائم إذ يقرر مبدأ تعدد العقوبات إذا تعددت الجرائم التي يرتكبها الشخص خلال السلوك الواحد(١١٠).

ومن خلال هذا المبحث سوف نبين متى تكون الأفعال من نفس الجريمة وفقاً لمفهوم كل من المحكمة الفدرالية العليا الأمريكية وقانون الجزاء الكويتي وذلك على النحو التالي:

---

(١٠٨) التعديل الخامس من الدستور الأمريكي.

(١٠٩) N. Y. PENAL LAW 1938, http://www.shouselaw.com/double-jeopardy.html.

(١١٠) George C. Thomas, A Unified Theory of Multiple Punishment, University of Pittsburgh Law Review, Vol. 47, Issue 1, P. 3, (1985).

أولاً: توجه المحكمة الفدرالية العليا في تحديد مفهوم نفس الجريمة

يعتبر مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين من أقدم المبادئ الدستورية التي تناولتها المحكمة الفدرالية العليا في أحكامها، حيث راجعت المحكمة الفدرالية الأمريكية العليا المبدأ أول مرة في عام ١٩٣٢ من خلال نظرها لقضية Blockburger v. United States(١١١) حيث اتهم بلاك بورغر بمخالفته خمس مواد قانونية جزائية تتعلق بسلوك واحد يتمثل في حيازته وبيعه لمادة المورفين المخدرة لمشتر واحد، وحكمت عليه محكمة ولاية تكساس بالحبس خمس سنوات، وقد أكدت المحكمة الفدرالية العليا بأن الجرائم التي يرتكبها الشخص خلال فترة زمنية واحدة إنما تتعدد باختلاف الشروط التي تتطلبها كل جريمة، فإذا نصت مادة من القانون على وجوب توافر ثلاثة شروط في الجريمة الأولى ونصت مادة أخرى على ضرورة توافر شرطين فقط من الشروط التي تطلبها نص القانون في الجريمة الأولى فإننا نكون أمام أكثر من جريمة وليس جريمة واحدة؛ لذلك حكمت المحكمة الفدرالية العليا بأنه إذا اختلفت الشروط المطلوب توافرها في كل نص قانوني فإننا لسنا أمام جريمة واحدة حتى وإن كان السلوك المرتكب واحداً وخلال فترة زمنية واحدة، وبالتالي إذا تمت محاكمة المتهم عن الجريمة الأولى فإن هذا الأمر لا يحول دون محاكمته عن الجريمة الثانية، وفي المقابل لا يستطيع المتهم التمسك بمبدأ عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين. أما إذا تماثلت الشروط في الجريمتين فإنه في هذه الحالة لا يجوز محاكمة المتهم عن نفس الجريمة مرتين(١١٢).

وبذلك يتبين لنا من خلال قضية Blockburger بأن المحكمة الفدرالية العليا قد تبنت المعيار القانوني لتحديد متى تعتبر الأفعال من نفس الجريمة والذي يقوم على مقارنة العناصر التي يتطلبها القانون لقيام الجريمة، فإذا تماثلت العناصر في الجريمتين فلا يجوز محاكمة الشخص مرتين والعكس صحيح(١١٣).

وفي عام ١٩٧٠ راجعت المحكمة الفدرالية العليا المبدأ مرة أخرى من خلال نظرها للطعن المقدم في قضية Ashe v. Swenson(١١٤) حيث اتهم بوبي فريد آشي مع ثلاثة

---

(١١١) Blockburger v. United States, 284 U.S. 299 (1932).

(١١٢) George C. Thomas III, A Blameworthy Act Approach to the Double Jeopardy Same Offense Problem, 83 Cal. L. Rev. 1027(1995).

(١١٣) Kirstin Pace, Fifth Amendment -The Adoption of the Same Elements Test: The Supreme Court's Failure to Adequately Protect Defendants from Double Jeopardy, Volume 84 Issue 4, P. 769, (1994).

(١١٤) Ashe v. Swenson, 397 U.S. 436 (1970).

من شركائه بالسطو المسلح على مرآب منزل المجني عليه وخمسة من أصدقائه حيث كانوا يلعبون القمار ومن ثم قاموا بسرقة نقودهم وممتلكاتهم الشخصية، كما قاموا بسرقة سيارة أحد المجني عليهم، وقد قبض على شركاء آشي الثلاثة في اليوم التالي لارتكاب الجريمة في مكان قريب جداً من مكان العثور على السيارة المسروقة وأثناء تفتيشهم عثرت الشرطة على بعض المسروقات معهم، أما آشي فقد قبض عليه وهو يسير مرتبكاً بسرعة في مكان ليس ببعيد عن المكان الذي عثرت فيه الشرطة على السيارة وأثناء تفتيشه عثرت الشرطة على باقي المسروقات معه(١١٥).

هذا وقد قدمت سلطة الاتهام آشي للمحاكمة أولاً منفصلاً عن باقي الجناة متهمةً إياه بسرقة المجني عليه الأول، وأثناء محاكمة آشي الأولى قدمت سلطة الاتهام باقي المجني عليهم الخمسة كشهود ضد آشي إلا أن أياً من الشهود لم يتمكن من التعرف عليه، ومن ثم قررت هيئة المحلفين براءته لعدم كفاية الأدلة عن ارتكاب جريمة السطو على المجني عليه الأول، ومن ثم قامت سلطة الاتهام بتقديم آشي للمحاكمة للمرة الثانية ولكن هذه المرة بسبب سرقته للمجني عليه الثاني، كما قدمت باقي المجني عليهم والذين سبق ولم يتعرفوا على آشي كشهود ولكن في المحاكمة الثانية تعرف الشهود على آشي، وعلى الرغم من وحدة الجريمة في القضية الأولى والثانية إلا أنه أدين من قبل هيئة المحلفين في المحاكمة الثانية وحكم عليه بالسجن خمسة وثلاثين عاماً، وقد طعن آشى على حكمه وذلك لمخالفة التعديل الخامس حيث تمت محاكمته عن جريمة السرقة مرتين، حيث إن سلطة الاتهام قدمت نفس الشهود في المحاكمة الأولى والثانية أي أنها لم تقدم أيه أدلة جديدة في المحاكمة الثانية، وردت جهة الاتهام بأن كل جريمة تختلف عن الجريمة الأخرى من حيث العناصر وصفة المجني عليه، إلا أن المحكمة الفدرالية العليا قررت بأن محاكمة آشي الثانية قد انتهكت حقه الدستوري المقرر في التعديل الخامس والذي يقرر عدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين، حيث قررت المحكمة بأن محاكمة آشي الأولى حسمت مسألة وجوده في مكان الجريمة وقت ارتكاب الجريمة والذي أكدت عدم وجوده في مكان الجريمة وقت ارتكاب الجريمة مما دفع هيئة المحلفين بتبرئته من ارتكاب جريمة السطو، لذلك فإن أي محاكمة لاحقة تتعلق بوجوده في مكان الجريمة أثناء ارتكاب الجريمة تعتبر محاكمة عن جريمة ثانية سبق الحكم فيها حتى وإن اختلفت صفة المجني عليه(١١٦).

---

(١١٥) https://www.oyez.org/cases/1969/57.

(١١٦) Robert Ruyle Edmiston, Ashe v. Swenson: A New Look at Double Jeopardy, Tulsa Law Journal, Vol. 7, Issue 1, P. 68 (1971).

من خلال مراجعة قضية Ashe يتبين لنا بأن المحكمة الفدرالية العليا قد أضافت شرطاً آخر إلى جانب تماثل العناصر القانونية في الجريمتين لتحديد متى تعتبر الأفعال من نفس الجريمة يتمثل في اختلاف صفة المجني عليه في الجريمتين، بحيث إذا كان المجني عليه هو ذات الشخص في القضية الأولى والقضية الثانية وكانت كلتا الجريمتين متماثلتين من حيث العناصر القانونية فإنه لا يجوز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين، وبذلك تكون المحكمة العليا قد قامت بتضييق نطاق معيارها التي سبق وتبنته قي قضية Blockburger بإضافة شرط وحدة المجني عليه في الجريمتين.

كما راجعت المحكمة الفدرالية العليا المبدأ مرة أخرى عام ١٩٧٧ خلال نظرها لقضية Brown v. Ohio[١١٧] والتي اتهم فيها ناثنيال براون بارتكابه لجريمة سرقة سيارة، وعلى الرغم من ارتكابه لجريمة واحدة وهي سرقة سيارة إلا أنه تمت محاكمته وإدانته مرتين في المرة الأولى عن جريمة قيادة سيارة بدون إذن صاحبها وفي الثانية عن جريمة سرقة سيارة، وذلك حسب قوانين ولاية أوهايو والتي تنص على شروط مختلفة عن كل جريمة، ولكن المحكمة الفدرالية العليا نقضت حكم محكمة استئناف أوهايو؛ لأن براون تمت محاكمته مرتين عن جريمة واحدة حيث قررت المحكمة الفدرالية العليا بأن محاكمة براون الثانية خالفت التعديل الخامس من الدستور الأمريكي والذي ينص على عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين على الرغم من اختلاف الشروط التي يتطلبها القانون لقيام الجريمتين[١١٨]، لأن المحكمة ترى بأنه متى ما كان هناك تماثل في الشروط المطلوبة لقيام الجريمتين وكانت الجريمة الثانية تتطلب البت في بعض الوقائع التي تم البت فيها في المحاكمة الأولى وذلك في حالة دخول إحداهما ضمن نطاق الجريمة الأخرى باعتبارها الجريمة الأخف من حيث العقوبة فإنه في هذه الحالة لا يجوز إعادة محاكمة المتهم عن إحداها متى ما حوكم عن الجريمة الأخرى[١١٩].

وفي عام ١٩٧٧ وسعت المحكمة الفدرالية العليا من تفسير مفهوم "نفس الجريمة من خلال مراجعتها لقضية Harris v. State[١٢٠] حيث اتهم تومسون

(١١٧) Brown v. Ohio, 432 U.S. 161, 166 (1977).

(١١٨) http://www.lawschoolcasebriefs.net/2013/11/brown-v-ohio-case-brief.html.

(١١٩) https://www.oyez.org/cases/1976/75-6933.

(١٢٠) Harris v. State, 555 P.2d 76, 80-81 (Okla. Crim. App. 1976).

هاريس وحوكم بارتكابه جريمتين، الأولى قتل أثناء ارتكابه لجريمة سطو، والثانية جريمة سطو مسلح، وعلى الرغم من أن هاتين التهمتين كانتا ناتجتين عن جريمة واحدة إلا أن العناصر المطلوبة لقيام كل جريمة تختلف عن الجريمة الأخرى، حيث إن ارتكاب جريمة السطو لا يتطلب إزهاق الروح وارتكاب جريمة القتل لا يشترط توافر سلاح، لذلك تمت محاكمة هاريس مرتين وفقا لمعيار قضية Blockburger، ولكن المحكمة الفدرالية العليا أضافت بأنه يتطلب على سلطة الاتهام لكي تمنع تمسك المتهم بمبدأ عدم جواز محاكمته مرتين أن تثبت بأن عملية السطو قد تمت بواسطة سلاح أثناء محاكمة المتهم عن جريمة القتل، وذلك لإثبات نية القتل أثناء عملية السطو، وأن سلطة الاتهام يجب عليها أن تقدم المتهم للمحاكمة عن الجريمة الأشد أولاً ومن ثم تقدمه للمحاكمة عن الجريمة الأقل شدة إذا اختلفت العناصر في الجريمتين وهو الأمر الذي حدث في هذه القضية(١٢١).

وبعد ثلاث سنوات من قضية هاريس أي في عام ١٩٨٠ عادت المحكمة الفدرالية العليا لمعيار قضية Blockburger من خلال مراجعتها لقضية Illinois v. Vitale(١٢٢) والتي اتهم فيها جون فيتال بقيادة سيارته بسرعة جنونية وقتله لطفلين، ومن ثم حوكم فيتال مرتين الأولى عن جريمة القتل الخطأ للطفلين، ومن ثم حوكم مرة أخرى لاحقاً بسبب قيادة سيارته بسرعة كبيرة، وقد تمت إدانته عن الجريمتين من قبل محكمة الولاية، وطعن فيتال على المحاكمتين أمام المحكمة العليا لولاية إلينوي والتي حكمت بأن فيتال قد تم انتهاك حقوقه الدستورية حيث تمت محاكمته عن نفس الجريمة مرتين؛ لأن المتهم قد ارتكب الجريمتين من خلال سلوك واحد حيث لا يمكن فصل الجريمة الأولى والمتمثلة في قيادة فيتال لمركبته بسرعة عن الجريمة الثانية والمتمثل في القتل الخطأ بسبب السرعة الزائدة عن المعدل المسموح، إلا أن المحكمة الفدرالية العليا نقضت حكم المحكمة العليا لولاية إلينوي حيث حكمت بأن العناصر المطلوبة لقيام الجريمتين مختلفة حيث يتطلب قيام الجريمة الأولى تحقق إزهاق روح المجني عليه بينما يتطلب قيام الجريمة الثانية فشل الجاني في تقليل سرعة مركبته؛ لذلك لم تخطئ محكمة الولاية عندما حاكمت فيتال مرتين عن نفس الجريمة؛ حيث إن كل جريمة تتطلب شروطاً مختلفة، كما أضافت المحكمة الفدرالية العليا شرطاً جديداً لم يكن موجوداً من قبل وهو أن تثبت سلطة الاتهام بأن الجريمة

(١٢١) http://caselaw.findlaw.com/md-court-of-appeals/1348964.html.

(١٢٢) Illinois v. Vitale, 447 U.S. 410 (1980).

الأولى كانت سبباً لقيام الجريمة الثانية، أي أن تثبت بأن القتل الخطأ كان نتيجة قيادة فيتال لسيارته بسرعة فوق المعدل المسموح بها(١٢٣).

وأخيراً في عام ١٩٩٠ راجعت المحكمة الفدرالية العليا المبدأ مرة أخرى في قضية Grady v. Corbin(١٢٤) والتي تتشابه تفاصيلها مع قضية فيتال حيث اتُّهم توماس كوربن بارتكاب جريمتين، الجريمة الأولى قيادة سيارته بسرعة كبيرة في الطريق المعاكس وهو في حالة سكر، والجريمة الثانية دهس وقتل اثنين من المشاة عن طريق الخطأ، وقد تمت محاكمة كوربن مرتين في المحاكمة الأولى تمت محاكمته فوراً بعد الحادث عن جريمة قيادته لمركبته عكس الطريق وهو في حالة سكر وحكم عليه بعد تسوية مع سلطة الاتهام بدفع غرامة، إلا أن سلطة الاتهام لم تخبر القاضي في المحاكمة الأولى بحالة الوفاة وحالة الإصابة التي نتجت عن الحادث، وبعد عدة أيام حوكم فيتال عن جريمة القتل الخطأ وتمت إدانته أيضا عنها بسبب قدرة سلطة الاتهام على إثبات رعونة فيتال حيث كان يقود مركبته عكس الطريق بسرعة ٥٠ ميل على الرغم من هطول الأمطار بغزارة واستحالة الرؤيا مما أدى إلى اصطدام مركبته بمركبة أخرى فنتج عن الحادث إصابة المجني عليهما بإصابة بالغة حيث فارقا الحياة بوقت لاحق في المستشفى، وحكم عليه بالحبس وسحب ترخيص القيادة لمدة ستة أشهر، وقد طعن كوربن على الحكم على اعتبار أن ما قام به من أفعال إنما هي في الأصل جريمة واحدة لذلك لا يجوز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين، إلا أن المحكمة الفدرالية العليا حكمت بأن محاكمة كوربن الثانية لم تنتهك حقوقه الدستورية المقررة في التعديل الخامس الذي يقرر عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين، لأن العناصر المطلوبة في جريمة قيادة مركبة في حالة سكر تختلف بشكل كبير عن العناصر المطلوبة في جريمة القتل الخطأ، حيث إن الأخيرة تتطلب تحقق إزهاق روح المجني عليه، بينما تتطلب جريمة قيادة مركبة في حالة سكر أن لا يعي قائد المركبة طبيعة تصرفاته بسبب حالة السكر الذي يعانيها، كما أضافت يجب على سلطة الاتهام أن تثبت بأن هناك وقائع جوهرية لم تكن موجودة أثناء حدوث المحاكمة الأولى مثل الوقائع التي تحدث بعد إجراءات المحاكمة الأولى مثل ما حدث مع كوربن حيث توفى

(١٢٣) David G. Harlow, The Impact of Expanded Rules for Determining What Constitutes the Same Offense for Double Jeopardy Purposes: Illinois v. Vitale, Brigham Young University Law Review, Vol. 1980, Issue 4, P. 948 (1980), https://www.oyez.org/cases/1979/78-1845.

(١٢٤) Grady v. Corbin, 495 U.S. 508, 530 (1990).

المجني عليهما بعد المحاكمة الأولى، مما يترتب على هذا الأمر حدوث وقائع جديدة لم تكن موجودة وبالتالي محاكمة المتهم مرة أخرى عن هذه الوقائع الجديدة(١٢٥).

ثانياً: توجه قانون الجزاء الكويتي في تحديد مفهوم نفس الجريمة

نصت المادة (١٨٤) من قانون الإجراءات الجزائية على أنه: "متى صدر حكم في موضوع الدعوى الجزائية بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة إلى متهم معين، فإنه لا يجوز بعد ذلك أن ترفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن نفس الأفعال أو الوقائع التي صدر بشأنها الحكم، ولو أعطى لها وصف آخر..." ويبدو جلياً من خلال ألفاظ هذا النص أن قانون الجزاء الكويتي أخذ بوقائع الجريمة بصرف النظر عن تعدد الأوصاف القانونية التي يمكن لسلطة الاتهام إسنادها إلى وقائع الجريمة(١٢٦).

لذلك يمكن القول بأن المشرع الكويتي كان يهدف من خلال جملة "نفس الأفعال أو الوقائع التي صدر بشأنها الحكم" الواردة في المادة (١٨٤) شمول النص القانوني لجميع الأفعال المتشابهة التي يمكن أن تدخل في مضمون النص، بصرف النظر عن التكييف الذي سوف تلحقه سلطة الاتهام بالواقعة، وبالتالي إقرار قاعدة عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين.

كما أن جملة "نفس الأفعال أو الوقائع التي صدر بشأنها الحكم" الواردة في المادة (١٨٤) يقصد بها المشرع الحالات التي قد تتعدد فيها الجرائم في مقابل تطبيق عقوبة واحدة والتي تشمل:

الحالة الأولى: حالة التعدد المادي ذي الارتباط الذي لا يقبل التجزئة

في هذه الحالة من حالات التعدد تكون كل جريمة مستقلة في شروطها ومكوناتها القانونية عن الجرائم الأخرى، وعلى الرغم من أن الجرائم المرتكبة والواردة في هذا النوع من حالات التعدد تستحق عقوبة منفصلة بحسب تعددها(١٢٧) إلا أن المشرع اعتمد تطبيق عقوبة الجريمة الأشد وذلك بسبب ارتباطها الشديد الذي لا يقبل

---

(١٢٥) Scott J. Sheldon, Same Offense or Same Conduct: Double Jeopardy's New Course in Grady v. Corbin, Seton Hall Constitutional Law Journal, Vol. 1, Issue 1, P. 7 (1990).

(١٢٦) طعن رقم (٥٠٦ / ٢٠٠٤) (جزائي) ١٤/٦/٢٠٠٥.

(١٢٧) الدكتور مشاري العيفان، تعدد الجرائم وفقاً للمنظور القانوني والقضائي والفقهي، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، لا يوجد دار نشر، صفحة ٨٠ .

التجزئة[١٢٨] وبسبب دخولها في نطاق المشروع الإجرامي الواحد بسبب وحدة هدفها[١٢٩].

الحالة الثانية: حالة التعدد المعنوي للجرائم

تحقق هذه الحالة من حالات التعدد عندما يتم اتهام شخص بارتكابه أكثر من جريمة على الرغم من أنه لم يرتكب إلا فعلاً واحداً[١٣٠] مثل إذا قام رجل بهتك عرض امرأة في الطريق العام فهذا السلوك يدخل ضمن جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة (١٩١) من قانون الجزاء، وكذلك جريمة الفعل الفاضح العلني والمنصوص عليها في المادة (١٩٨) من قانون الجزاء.

وفي هذه الحالة من حالات التعدد تطبق على المتهم عقوبة الجريمة الأشد كما هو الحال في حالة التعدد المادي ذي الارتباط الذي لا يقبل التجزئة[١٣١] حيث تنص الفقرة الأولى من المادة (٨٤) من قانون الجزاء على أنه: "إذا ارتكب شخص جملة جرائم لغرض واحد بحيث ارتبطت بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة، وجب ألا يحكم بغير العقوبة المقررة لأشدها. وإذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة، وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بهذه العقوبة دون غيرها..."[١٣٢].

الحالة الثالثة: تعدد الجرائم المفروض وحدة عقوبتها بنص صريح

يقصد بحالة تعدد الجرائم المفروض وحدة عقوبتها بنص صريح تلك الحالة من

---

(١٢٨) يقصد بالارتباط الذي لا يقبل التجزئة وجود رابطة وثيقة بين هذه الجرائم بحيث يجعلها بمنزلة جريمة واحدة، وهذه العلاقة لها مظاهر قد تتمثل في وحدة مكان أو زمان الجريمة أو وحدة المجني عليه. الدكتور محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة السادسة، ١٩٨٩، دار النهضة العربية، صفحة ٨٩٢.

(١٢٩) طعن رقم (١٩٩٥/٣٦) (جزائي) جلسة ١٩٩٥/٦/٢٦.

(١٣٠) الدكتور رمسيس بنهام، النظرية العامة للقانون الجنائي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧، منشأة المعارف، صفحة ١١٦٧.

(١٣١) الدكتور مشاري العيفان، المرجع السابق، صفحة ١١٧.

(١٣٢) إلا أن نص المادة (٨٤) من قانون الجزاء الكويتي يفرض التزاماً إجرائياً على سلطة الاتهام بأن يقوموا بفحص ومراجعة جميع الأفعال التي أتاها مرتكب الجريمة وإحالة جميع الأفعال التي تشكل جريمة والتي تدخل في مفهوم هذا النص سواء كانت هذه الأفعال تدخل ضمن مفهوم التعدد معنوياً أو مفهوم التعدد مادياً ذي الارتباط الذي لا يقبل التجزئة، وفي المقابل يجوز للمحكمة أن تقوم بتصحيح الوصف القانوني للواقعة المعروضة أمامها سواء أكان هذا التصحيح بإضافة وصف أشد أم أخف، كما يمكنها أن تقوم بضم جميع الدعاوى المرفوعة على المتهم حتى وإن كانت أمام أخرى.

الجرائم المتعددة التي قام المشرع بدمجها بنص قانوني واحد وفرض عليها مسمى واحداً وعقوبة واحدة[١٣٣] مثل جرائم السرقة عن طريق الكسر أو عن طريق استعمال العنف، حيث إنه متى ما أُحيلت على سبيل المثال جريمة سرقة عن طريق استعمال العنف إلى المحكمة وحصل المتهم بارتكابها على حكم سواء بالإدانة أو بالبراءة فلا يجوز رفع دعوى جزائية أخرى عن فعل التعدي البدني الذي حدث أثناء السرقة على المتهم[١٣٤].

الخاتمة والتوصيات:

تناولنا من خلال هذا البحث مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين (الخطر المزدوج) والذي يوفر للمتهم ضمانة حقيقية ضد تعسف سلطة الاتهام عن طريق تكرار محاكمة المتهم مرة تلو الأخرى حتى تحصل على حكم بإدانته أو أن تحصل على أكثر من عقوبة عن نفس الفعل.

وعلى الرغم من قدم المبدأ حيث راجعته المحكمة الأمريكية الفدرالية العليا أول مرة عام ١٩٣٢ من خلال مراجعتها لقضية Blockburger v. United States إلا أنها لم تستقر على معيار واضح لتحديد مسألة متى تعتبر الأفعال التي يرتكبها المتهم في الجريمة الثانية من نفس الأفعال التي ارتكبها في الجريمة الأولى، حيث وضعت أولاً معيار تماثل الشروط التي يتطلبها القانون في كل من الجريمة الأولى والثانية لمنع سلطة الاتهام من محاكمة المتهم عن نفس الجريمة مرتين، ومن ثم توسعت في المعيار في قضية Ashe v0. Swenson[١٣٥] لتقرر بأنه حتى مع تماثل الشروط التي يتطلبها القانون في كل من الجريمة الأولى والثانية لا يجوز لسلطة الاتهام تكرار محاكمة المتهم إذا اختلفت صفة المجني عليه في المحاكمتين، وفي قضية Brown v. Ohio[١٣٦] أضافت المحكمة العليا استثناء على معيارها في قضية Blockburger حيث قررت بأنه حتى إذا اختلفت شروط الجريمة الأولى عن الجريمة الثانية فإنه لا يجوز محاكمة المتهم عن نفس الجريمة إذا كانت المحاكمة الثانية تتطلب مناقشة وقائع جوهرية تمت مناقشتها والبت فيها في المحاكمة الأولى وذلك في الحالات التي تدخل فيها الجريمة الأولى ضمن النطاق القانوني للجريمة الثانية باعتبارها الجريمة الأخف

(١٣٣) الدكتور مشاري العيفان، المرجع السابق، صفحة ١٨٣.

(١٣٤) الدكتور فيصل عبدالله الكندري والدكتور غنام محمد غنام، شرح قانون الجزاء الكويتي، القسم الخاص، الطبعة الأولى (٢٠٠٦)، صفحة ٢٠٠.

(١٣٥) Ashe v. Swenson, 397 U.S. 436 (1970).

(١٣٦) Brown v. Ohio, 432 U.S. 161, 166 (1977).

من حيث العقوبة وفي قضية Harris v. State[١٣٧] خرجت عن معيارها في قضية Blockburger لتقرر بأنه يتطلب على سلطة الاتهام لكي تمنع تمسك المتهم بمبدأ عدم جواز محاكمته مرتين أن تثبت بأن عملية السطو قد تمت بواسطة سلاح أثناء محاكمة المتهم عن جريمة القتل وذلك لإثبات نية القتل أثناء عملية السطو، وأن سلطة الاتهام يجب عليها أن تقدم المتهم للمحاكمة عن الجريمة الأشد أولاً ومن ثم تقدمة للمحاكمة عن الجريمة الأقل شدة إذا اختلفت العناصر في الجريمتين وهو ما حدث في هذه القضية، ومن ثم عادت المحكمة العليا لمعيارها في قضية Blockburger مرة أخرى من خلال مراجعتها لقضية Illinois v. Vitale[١٣٨] حيث حكمت بأن العناصر المطلوبة لقيام الجريمتين مختلفة حيث يتطلب قيام الجريمة الأولى تحقق إزهاق روح المجني عليه بينما يتطلب قيام الجريمة الثانية فشل الجاني في تقليل سرعة مركبته؛ لذلك لم تخطئ محكمة الولاية عندما حاكمت فيتال مرتين عن نفس الجريمة حيث إن كل جريمة تتطلب شروطاً مختلفة، كما أضافت المحكمة الفدرالية العليا شرطاً جديداً لم يكن موجوداً من قبل وهو أن تثبت سلطة الاتهام أن الجريمة الأولى كانت سبباً لقيام الجريمة الثانية أي أن تثبت بأن القتل الخطأ كان نتيجة قيادة فيتال لسيارته بسرعة فوق المعدل المسموح به.

حيث كان يجب على المحكمة العليا أن تضع معياراً واضحاً وثابتاً لتحديد مسألة متى تعتبر الأفعال التي يرتكبها المتهم في الجريمة الثانية من نفس الأفعال التي ارتكبها في الجريمة الأولى خصوصاً وأنها كانت حريصة على هذا الأمر في مبادئ دستورية يعتبرها البعض أقل أهمية وأكثر حداثة من مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الجريمة مرتين.

إلا أنه على الرغم من عدم وجود معيار واضح لتحديد مسألة متى تعتبر الأفعال التي يرتكبها المتهم في الجريمة الثانية من نفس الأفعال التي ارتكبها في الجريمة الأولى إلا أن المحكمة الفدرالية العليا وضعت شروطاً مهمة يمكن من خلال تطبيقها ضمان عدم ازدواجية محاكمة المتهم عن نفس الجريمة، حيث اشترطت وحدة سلطة الاتهام في المحاكمة الأولى والثانية لإمكانية تمسك المتهم بعدم جواز محاكمته عن نفس الجريمة مرتين، كما اشترطت بأن يكون الحكم فاصلاً في موضوع الدعوى سواء بالإدانة أو بالبراءة.

(١٣٧) Harris v. State, 555 P.2d 76, 80-81 (Okla. Crim. App. 1976).

(١٣٨) Illinois v. Vitale, 447 U.S. 410 (1980).

أما بخصوص مبدأ الحصانة المزدوجة والتي تعتبر استثناء على المبدأ حيث تجيز للولاية محاكمة المتهم مرة أخرى عن نفس الجريمة بعد محاكمة الحكومة الفدرالية للمتهم، كما تجيز للحكومة الفدرالية محاكمة المتهم مرة أخرى عن نفس الجريمة بعد محاكمة الولاية فإنه يفرغ المبدأ من محتواه، حيث إن الواقع في الولايات المتحدة الأمريكية فيه تداخل إذ تتشابه المصالح بين كل من الولاية والحكومة الفدرالية فلا يوجد ما يبرر تطبيق مبدأ الحصانة المزدوجة لحماية مصلحة الحكومة الفدرالية وحكومة الولاية؛ لذلك يجب على المحكمة الفدرالية العليا إلغاء مبدأ الحصانة المزدوجة.

أما بالنسبة للمشرع الكويتي فقد نص على مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن نفس الفعل مرتين في قانون الإجراءات الجزائية وليس الدستور الكويتي على خلاف غالبية دول العالم بسبب أهمية المبدأ لتحقيق العدالة الجزائية حيث يمكن بسهولة تغيير القانون في الكويت على خلاف الدستور؛ لذلك كان يفترض بالمشرع الكويتي أن يفعل كما فعل المشرع في الولايات المتحدة بالنص على المبدأ في الدستور الأمريكي.

أما فيما يتعلق بتعدد الأوصاف القانونية وتعدد المحاكمات الجنائية فقد أخذت محكمة التمييز الكويتية بالمعيار القانوني للتفرقة بين الأفعال التي يرتكبها الجاني وهل تعتبر جريمة واحدة حتى وإن تعددت الأفعال والأوصاف القانونية أم تعتبر أكثر من جريمة ومن ثم يمكن محاكمة الجاني أكثر من مرة عن هذه الأفعال، حيث تتولى المحكمة دراسة النصوص القانونية وما تحتويها من عناصر وشروط بكل جريمة على حدة، إذ يعد السلوك الذي يأتيه الجاني جريمة واحدة حتى وإن تعددت أفعاله وفقاً لهذا المعيار إذا تطابقت أو تماثلت الشروط التي يتطلبها القانون لقيام كل جريمة.

ومن ناحية أخرى فإن هناك غموضاً واضحاً في المعنى المراد من عبارة "نفس الأفعال والوقائع" الواردة قي الفقرة الثانية من المادة (١٨٤) والتي تنص على أنه "... فإنه لا يجوز بعد ذلك أن ترفع دعوى جزائية أخرى ضد هذا المتهم عن نفس الأفعال أو الوقائع التي صدر بشأنها الحكم..." حيث يجب على المشرع الكويتي أن يفسر المعنى المراد بعبارة " نفس الأفعال والوقائع" الواردة في نص المادة (١٨٤) من قانون الإجراءات الجزائية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١ – الدكتور رمسيس بنهام، النظرية العامة للقانون الجنائي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧، منشأة المعارف.

٢ – عبدالوهاب حومد، الوسيط في الإجراءات الجزائية الكويتي، الطبعة الخامسة، (١٩٩٥).

٣ – الدكتور غازي العنزي، الرقابة البرلمانية في دساتير دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة كتوراة، (٢٠١٢).

٤ – الدكتور فاضل نصرالله والدكتور أحمد السماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، الطبعة الأولى، (٢٠٠٧).

٥ – الدكتور فيصل عبدالله الكندري والدكتور غنام محمد غنام، شرح قانون الجزاء الكويتي، القسم الخاص، الطبعة الأولى (٢٠٠٦).

٦ – الدكتور محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة السادسة، ١٩٨٩، دار النهضة العربية.

٧ – الدكتور مشاري العيفان، تعدد الجرائم وفقاً للمنظور القانوني والقضائي والفقهي، الطبعة الأولى، (٢٠١٦)، لا يوجد دار نشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١– قضايا المحكمة الفدرالية العليا

1 - Blockburger v. United States, 284 U.S. 299 (1932).

2 - Gori v. United States, 367 U.S. 364 (1961).

3 - United States v. Dinitz, 424 U.S. 600, 96 S. Ct. 1075, 47 L. Ed. 2d 267 (1976).

4 - United States v. Halper, 490 U.S. 435 (1989).

5 - United States v. Jenkins 420 U.S. 358 (1975).

6 - United States v. Jorn, 400 U.S. 470, 91 S. Ct. 547, 27 L. Ed. 2d 543, 71-1 U.S. Tax Cas. (CCH) P 9172, 27 A.F.T.R.2d 71-552 (1971).

7 - United States v. Lasater, F.2d 1041, 1047, (8th Cir. 1976).

8 - United States v. Lanza, 260 U.S. 377 (1922).

9 - United States v. Mechanic, 454 F.2d 849, 856 n.5 (8th Cir. 1971)

10 - United States v. Scott 437 U.S. 82 (1978).

11 - Rex Trailer Co. v. United States, 350 U.S. 148 (1956).

12 - Serfass v. United States, 420 U.S. 377, 388 (1975)

٢ – الأبحاث والكتب الأجنبية

1 - Akhil Reed Amar and Jonathan L. Marcus, Double Jeopardy Law after Rodney King, Columbia Law Review, Vol. 95, Issue, P. 10 (1995).

2 - Ann. Rev., Double Jeopardy, Annual Review of Criminal Procedure, Vol. 7, P. 453-468, (1977).

3 - Arthur T. von Mehren and Peter L. Murray, Law in the United States, P. 103, (2007).

4 - Carissa Byrne Hessickt and F. Andrew Hessickt, Double Jeopardy as a Limit on Punishment, 97 Cornell L. Rev. P. 45 (2012).

5 - Clifton Walker Homesley, The Dual Sovereignty Doctrine Extended to Successive State Prosecutions - Heath v. Alabama, Campbell Law Review, Vol. 8, Issue 2, P. 361 (1986).

6 - David Bryan Owsley, Accepting the Dual Sovereignty Exception to Double Jeopardy: A Hard Case Study,Washington University Law Review volume 81 issue 3 (2003).

7 - David G. Harlow, The Impact of Expanded Rules for Determining What Constitutes the Same Offense for Double Jeopardy Purposes: Illinois v. Vitale, Brigham Young University Law Review, Vol. 1980, Issue 4, P. 948 (1980).

8 - Garlicki Lech, Constitutional Courts versus Supreme Courts, International Journal of Constitutional Law, Vol. 5, Issue 1 (January 2007), P. 44.

9 - George C. Thomas III, A Blameworthy Act Approach to the

Double Jeopardy Same Offense Problem, 83 Cal. L. Rev. 1027(1995).

10 - George C. Thomas III, A Unified Theory of Multiple Punishment, University of Pittsburgh Law Review, Vol. 47, Issue 1, P. 3, (1985).

11 - George C. Thomas III, Double Jeopardy The History, The Law, P. 7 (1998).

12 - Gerald F. Uelman, Ethics, Media, and the O.J. Trial, International Society of Barristers Quarterly, Vol. 30, Issue 4, P. 395 (1995).

13 - Gerald F. Uelmen, Jury-Bashing and the O.J. Simpson Verdict, Harvard Journal of Law & Public Policy, Vol. 20, Issue 2, P. 475 (1997).

14 - Gerard R. Stowers, Jury Selection, West Virginia Lawyer, Vol. 1, Issue 2, P. 6, (1988)

15 - J. A. C. GRANT, The Lanza Rule of Successive Prosecutions, Columbia Law Review, Vol. 32, Issue 8, P. 1309 (1932).

16 - J. P. Nunnelley, When a Trial by Jury, Alabama Lawyer, Vol. 22, Issue 2, P. 180 (1961),

17 - Jahncke, Elizabeth S. "United States v. Halper, Punitive Civil Fines, and the Double Jeopardy and Excessive Fines Clauses." NYUL Rev. 66, P.112, (1991).

18 - Janet E. Findlater, Retrial After a Hung Jury: The Double Jeopardy Problem,129 U. Pa. L. Rev. 701 (1980).

19 - John Hildy, Fifth Amendment-Double Jeopardy, Journal of Criminal Law and Criminology, Vol. 68, Issue 4, P. 555 (1977).

20 - John Tyson C. III, Double Jeopardy and Collateral Estoppel, Alabama Lawyer, Vol. 37, Issue 2 (April 1976), P. 208-220.

21 - Jordan M. Barry, Prosecuting the Exonerated: Actual Innocence and the Double Jeopardy Clause Stanford Law Review, Vol. 64, Issue 3, P. 535 (2012).

22 - Joshua Dressler, Alan C. Michaels, Understanding Criminal Procedure Volume Two, Adjudication Fourth Edition, P.302 (2014).

23 - Judith Dancoff, Jury Molders, Los Angeles Lawyer, Vol. 4, Issue 7, P. 18, (1981).

24 - Kirstin Pace, Fifth Amendment -The Adoption of the Same Elements Test: The Supreme Court's Failure to Adequately Protect Defendants from Double Jeopardy, Volume 84 Issue 4, P. 769, (1994).

25 - Michael Chesterman, OJ and the Dingo: How Media Publicity Relating to Criminal Cases Tried by Jury Is Dealt with in Australia and America, American Journal of Comparative Law, Vol. 45, Issue 1, P. 109 (1997).

26 - Paul James, Grand Jury System, Journal of the State Bar of California, Vol. 39, Issue 2, P. 255 (1964).

27 - Robert Ruyle Edmiston, Ashe v. Swenson: A New Look at Double Jeopardy, Tulsa Law Journal, Vol. 7, Issue 1, P. 68 (1971).

28 - Schmolck, Heike, E. A. Buffalo, and Larry R. Squire, "Memory distortions develop over time: Recollections of the OJ Simpson trial verdict after 15 and 32 months.", P. 39 (2000).

29 - Scott J. Sheldon, Same Offense or Same Conduct: Double Jeopardy's New Course in Grady v. Corbin, Seton Hall Constitutional Law Journal, Vol. 1, Issue 1, P. 7 (1990).

30 - Wayne J. Pitts, David Giacopassi, K. B. Turner, The Legacy of the O.J. Simpson Trial, Loyola Journal of Public Interest Law, Vol. 10, Issue 2, P. 199 (2009).

31 - William Burnham, Introduction to the Law and Legal System of the United States, P. 308, (1995).

32 - Saba Khan, A Defendant's Fifth Amendment Right and Double Jeopardy in Contempt Cases, Touro Law Review, Vol. 32, Issue 4, P. 833 (2016).